



The Impact of Sibawayh's Views on the Grammatical Interpretation of Certain Particles: A Study in "I'rab al-Qur'an" by Al-Baqooli (d. 543 AH)

Israa Fezaa Fadel

University of Fallujah/ College of Islamic Sciences

isl.h24162@uofallujah.edu.iq

07513604996

prof. Dr. Abdul Razzaq Ali Hussein

University of Fallujah/ College of Islamic Sciences

dr.abdulrazzaq.ali@uofallujah.edu.iq

07902970507

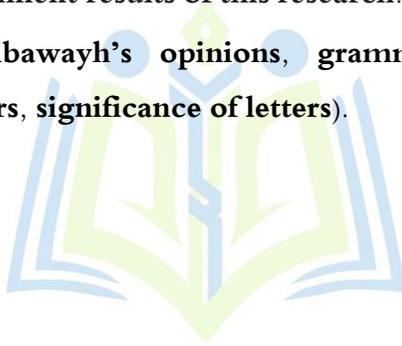
Abstract:

This study summarizes the impact of Sibawayh's opinions on the grammatical guidance of letters in the book (The Parsing of the Qur'an) by Al-Baquli, and seeks to explain Al-Baquli's guidance on these issues using the grammatical opinions mentioned by Sibawayh, as we find that he agrees with him on most issues and hardly disagrees with him except in a few issues, as The study sought to clarify the position of scholars on these issues, and Al-Baquli rejected the opinions of grammarians, citing Sibawayh's opinion. In this study, we tried to compare Al-Baquli's guidance, which was influenced by Sibawayh's opinion, with the opinions of other scholars, and to give preference to what we consider to be the soundest of these aspects, supported by the argument.



The nature of the research required that it consist of two sections, preceded by an introduction and a preface: In the introduction, we mentioned a brief overview of Al-Baquli's life and his writings. As for the first section, we studied the addition in the letters, and it included two issues. The first issue was entitled: The addition of (what) between the agent and the object, and the second issue was entitled : The addition of (fa) in the predicate of the subject. As for the second section, we dealt with: the significance of the letters, and it included two issues. The first was titled: (Lama meaning except), and the second issue was titled: (An meaning any), then a conclusion that included the most prominent results of this research..

Keywords: (Sibawayh's opinions, grammatical guidance, Al-Baquli, increase of letters, significance of letters).





أثر آراء سيبويه في التوجيه النحوي لبعض الأحرف دراسة في كتاب إعراب

القرآن للباقولي (ت ٥٤٣هـ)

إسراء فزاع فاضل

جامعة الفلوجة/ كلية العلوم الإسلامية

isl.h24162@uofallujah.edu.iq

٠٧٥١٣٦٠٤٩٩٦

أ.د. عبد الرزاق علي حسين

جامعة الفلوجة/ كلية العلوم الإسلامية

dr.abdulrazzaq.ali@uofallujah.edu.iq

٠٧٩٠٢٩٧٠٥٠٧

الملخص:

تتلخص هذه الدراسة في بيان أثر آراء سيبويه في التوجيه النحوي للحروف في كتاب (إعراب القرآن) للباقولي، وتسعى إلى بيان توجيه الباقلولي هذه المسائل مستعيناً بالآراء النحوية التي ذكرها سيبويه، إذ نجده موافقاً له في أكثر المسائل ولا يكاد يخالفه إلا في مسائل قليلة، كما سعت الدراسة إلى بيان موقف العلماء من هذه المسائل، وردّ الباقلولي آراء النحاة محتجاً برأي سيبويه، وحاولنا في هذه الدراسة مقارنة توجيه الباقلولي المتأثر برأي سيبويه مع آراء العلماء الآخرين، وترجيح ما نراه الأسلم من هذه الأوجه مدعوماً بالحجة.

واقترضت طبيعة البحث أن يكون على مبحثين يتقدمهما مقدمة وتمهيد: فالتمهيد ذكرنا فيه نبذة مختصرة عن حياة الباقلولي ومؤلفاته، أمّا المبحث الأول فدرسنا فيه الزيادة في الحروف، وتضمن مسألتين، المسألة الأولى كانت بعنوان: زيادة (ما) بين العامل والمعمول، والمسألة الثانية جاءت بعنوان: زيادة (الفاء) في خبر المبتدأ، أمّا المبحث الثاني فتناولنا فيه: دلالة الحروف، وتضمن مسألتين، فكانت الأولى بعنوان: (لماً بمعنى إلا)، والمسألة الثانية جاءت بعنوان: (أن بمعنى أي)، ثمّ خاتمة تضمنت أبرز نتائج هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: (آراء سيبويه، التوجيه النحوي، الباقلولي، زيادة الحروف، دلالة الحروف).



أثر آراء سيبويه في التوجيه النحوي لبعض الأحرف دراسة في كتاب إعراب

القرآن للباقولي (ت ٥٤٣هـ)

إسراء فزاع فاضل

أ.د. عبد الرزاق علي حسين

جامعة الفلوجة/ كلية العلوم الإسلامية

المقدمة

باسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه:

أما بعد..

فإنَّ القرآن الكريم من أعظم الكتب وأشرفها التي عمل العلماء على خدمته والعناية بتفسيره وتوجيه ما خالف قياس اللغة الشائع من آياته على أحد أوجه العربية؛ لعدم فتح الباب للطعن في القرآن الكريم في أنَّ بعض آياته لم تأت على قياس العرب، والدراسات العربية ما نشأت إلا لخدمة لغة القرآن الكريم، وحفظ لغته التي تكفل الله تعالى بحفظها إلى يوم الدين، لذلك ظهرت كتب عديدة عملت على هذا، ومن هذه الكتب التي عنيت بتوجيه آيات القرآن الكريم كتاب (إعراب القرآن للباقولي)، واختارناه من بين الكتب؛ لأنَّه من الكتب القيِّمة التي حوت جميع آيات القرآن الكريم موزعة على أبواب ضمَّ كل باب الآيات والقراءات المتشابهة في الإعراب، وتضمنت أبوابه عرض مسائل نحوية وصرفية وبلاغية كثيرة، واكتفينا بالنحوية منها، كما تضمن العديد من المسائل الخلافية وآراء العلماء والتوجيهات التي تحملها القراءة ممَّا أضاف لهذا العلم ولطلبة العلم خزينة لغوية قيِّمة، زيادة على هذا نجد أنَّ الباقولي (رحمه الله) عالمٌ فذُّ بارع في عرض مسائل الكتاب ومناقشتها والرد عليها، وكان لسبويه وآرائه أثرٌ كبيرٌ في الباقولي تجلَّى في استعانته بآرائه عند تخريج الآيات، فارتأينا دراسة أثر آراء سيبويه في توجيه الآيات الكريمات في هذا الكتاب.

وقسمنا البحث على مبحثين سبقتهما مقدمة وتمهيد، فالتمهيد ذكرنا فيه نبذة مختصرة عن حياة الباقولي ومؤلفاته، والمبحث الأول ابتدأناه بمقدمة عن زيادة الحروف واختلاف الآراء فيها بين المجيز والمانع، وبعدها ابتدأنا بمسائل الزيادة في الحروف، فالمسألة الأولى تناولنا فيها زيادة (ما) بين العامل والمعمول، والمسألة الثانية تكلمنا فيها على زيادة (الفاء) في خبر المبتدأ، أمَّا المبحث الثاني فتناولنا فيه دلالة الحروف، وتضمن مسألتين،



فكانت المسألة الأولى بعنوان (لماً بمعنى إلّا)، والمسألة الثانية تكلمنا فيه على مجيء (أن بمعنى إلّا)، واتبعنا في هذا البحث منهجاً يقوم على عرض مقدمة عن المسألة وذكر رأي سيبويه الذي احتج الباقولي به، ومن ثمّ عرض آراء النحاة في المسألة، وبعدها إيراد الشواهد القرآنية التي ذكرها الباقولي ووجهها وفقاً لرأي سيبويه، وتحليلها وذكر توجيهات العلماء لها، ومن ثمّ ترجيح أحد الأوجه التي تحتلها بالحجة والدليل، واختتمنا البحث بأهم ما توصل إليه البحث من نتائج، وقائمة تضمنت المصادر والمراجع المستعملة في البحث. وفي الختام لا ندعي لعملنا هذا الكمال، فهو لا ينبغي لغير الله تعالى، ولكن حسبنا أننا توخينا الصواب، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدراسات السابقة:

يوجد العديد من الدراسات المقاربة لهذا العنوان ولكنها في كتب أخرى، وكتبت بطرق أخرى تختلف في المنهج وطريقة العرض، كما تختلف في أمّا تتناول آراء سيبويه النحوية التي ذكرت في الكتاب فقط من دون التركيز على بيان أثرها في توجيه المؤلف للمسائل، ونذكر من هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر:

- ١- آراء سيبويه في كتاب الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) جمعاً ودراسة، وهي أطروحة دكتوراه تقدّم بها شميم إبراهيم محمّد أبو العلا إلى جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية في عام ٢٠١٣م.
- ٢- آراء سيبويه النحوية والصرفية في كتاب الفريد في إعراب القرآن للمنتجب الهمداني (ت ٦٤٣هـ)، أطروحة دكتوراه تقدمت بها وداد رجب محمّد حسن إلى جامعة الأزهر - كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
- ٣- دعوى زيادة الحروف في القرآن الكريم، والرد عليها من خلال أشهر حروف الزيادة (من، ما، الباء، لا، الواو)، وهو بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد الأول، العدد: ٣٧، تقدّم به الدكتور خالد عبد اللاه خضير يونس عام ٢٠٠١م.



التمهيد: حياة الباقرلي

أ. اسمه ومولده ونشأته:

هو الشيخ الجليل أبو الحسن النحوي علي بن الحسين بن علي الضرير الأصبهاني الباقرلي، المشهور بجامع العلوم النحوي^(١).

ولم نجد فيما اطعننا عليه من مصادر أحداً يذكر سنة ولادته، كما لم يذكر أصحاب التراجم شيئاً عن نشأته ولا عن شيوخه وتلامذته. ولُقِّب بالأصبهاني نسبة إلى إقليم أصفهان الذي يُرجح أنه نشأ فيه^(٢)، ولُقِّب بـ (جامع العلوم) كالنحو، والصرف، والبلاغة، والقراءات، والتفسير، واشتهاره فيها^(٣)، أمّا لقب الباقرلي فلم تذكر المصادر سبب تلقيبه بهذا اللقب.

ب. مكانته العلمية:

للباقرلي مكانة علمية مرموقة في ميدان النحو وإعراب القرآن والقراءات، وبرع في هذا الميدان، وهو من كبار علماء العربية في القرن السادس الهجري وكان شديد التأثير بآراء سيبويه (ت ١٨٠هـ)، ومما يدل على علو شأنه وتمكنه من النحو واللغة وتفوقه على كثير من سابقه قول البيهقي (ت ٥٦٥هـ): "هو في النحو والإعراب كعبة لها أفاضل العصر سدنة، وللفضل بعد خفائه أسوة حسنة. بعث إلى خراسان في سنة خمس وثلاثين وخمسمائة ببيت الفرزدق:

فَلَيْسَتْ خُرَاسَانَ الَّذِي كَانَ خَالِدٍ
بِمَا أَسَدًا إِذْ كَانَ سَيْفًا أَمِيرَهَا^(٤)

(١) ينظر: إنباه الرواة على أنباء النحاة: ٢/٢٤٧، ومعجم الأدباء: ٤/١٧٣٦، وبغية الوعاة: ٢/١٦٠.

(٢) ينظر: معجم البلدان: ١/٢٠٦-٢١٠.

(٣) ينظر: كشف المشكلات (مقدمة الحق): ١٠.

(٤) البيت من الطويل، لم أجده في ديوان الفرزدق، وهو منسوب للفرزدق في شرح السيرافي للكتاب: ١/٢٤٦، ومعجم الأدباء: ٤/١٧٣٧، ٤/٨٦.



وكتب كلّ فاضل من فضلاء خراسان لهذا البيت شرحًا. ثمّ قال: وهذا الإمام استدرّك على أبي علي الفسوي وعبد القاهر وله هذه الرتبة، ومن نظر في تصانيفه علم أنّه لاحق سبق السابقين"^(١).
ت. مؤلفاته:

للباقولي مؤلفات كثيرة منها ما هو مطبوع ومنها ما هو مخطوط، وسنذكر المطبوع منها فيما يلي:
١- إعراب القرآن، وهو مطبوع حققه إبراهيم الإيباري، الناشر: دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت، الطبعة: الرابعة - ١٤٢٠ هـ.
٢- شرح اللع في النحو، وهو مطبوع حققه الدكتور محمد خليل مراد الحربي، ونشرته دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤٢٨ هـ.
٣- الكشف في نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات المروية عن الأئمة السبعة، أو ما يعرف بـ (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات)، وهو مطبوع درسه وحققه الدكتور عبد القادر عبد الرحمن السعدي، في رسالة دكتوراه مقدّمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، عام ١٩٨٦ م، وأعاد تحقيقه الدكتور محمد أحمد الدالي عام ١٩٩٤ م، وهو من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٤- مبادئ القرآن، وهو مطبوع حققه الدكتور عبد القادر عبد الرحمن السعدي، ونشرته دار الأنبار، بغداد - العراق، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٣ م.
ث. وفاته:

اختلف في سنة وفاته فقيل إنّه توفي عام خمسة وثلاثين وخمسمائة (٥٣٥هـ)^(٢). وهذا القول بعيد؛ لورود أنّه كان حيًّا في عام (٥٣٥هـ)^(٣) بدليل بيّنت الفرزدق الذي أرسله الباقولي في هذا العام إلى خراسان لشرحه^(٤). وقيل إنَّ وفاته في عام ثلاثة وأربعين وخمسمائة (٥٤٣هـ)، وهو الأرجح^(٥).

(١) روي عنه هذا القول في معجم الأدباء: ٤/١٧٣٧، والوافي بالوفيات: ٢١/١٠، وبغية الوعاة: ٢/١٦٠.

(٢) ينظر: كشف الظنون: ١/٢٦٣.

(٣) ينظر: معجم المؤلفين: ٧/٧٥.

(٤) ينظر: معجم الأدباء: ٤/١٧٣٧، والوافي بالوفيات: ٢١/١٠، وبغية الوعاة: ٢/١٦٠.

(٥) ينظر: هدية العارفين: ١/١٩٧، وكشف الظنون: ٢/١٤٩٣.



المبحث الأول: الزيادة في الحروف

زيادة الحروف ظاهرة موجودة في اللغة بكثرة، فسيبويه (ت ١٨٠هـ) ذكر أنها تزداد لفظاً فقط فلا تعمل فيما بعدها وتدلّ على توكيد الكلام^(١)، ومفهوم الزيادة عند سيبويه كما بيّنه ابن عطية (ت ٥٤٢هـ)، والقرطبي (ت ٦٧١هـ) أنه لا يراد بالزيادة الإطلاق، وإنما يقصد بها زوال عملها^(٢)، وابن جني (ت ٣٩٩هـ) يرى أن زيادة الحروف كثيرة، وهي ليست على القياس، وتكون للتوكيد والاختصار^(٣).

وذهب ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ)^(٤) إلى أن زيادة الحروف لا يقاس عليه، ولا يستساع، ويبيّن ذلك قائلاً: "القياس يقتضي عدم حذف حروف المعاني وعدم زيادتها؛ لأنّ وضعها للدلالة على المعاني؛ فإذا حذفت أخلّ حذفها بالمعنى الذي وضعت له، وإذا حكم بزيادتها نافي ذلك وضعها للدلالة على المعنى، ولأنّهم جاؤوا بالحروف اختصاراً عن الجمل التي تدلّ معانيها عليها، وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفه ولا الحكم بزيادته"^(٥).

فالزيادة واللغو من تسميات البصريين، أمّا الكوفيون فيسمون الحروف الزائدة بحروف الصلة^(٦)، ويبيّن الرضي (ت ٦٨٦هـ) سبب تسميتها بالصلة قائلاً: "لأنّها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك"^(٧).

(١) ينظر: الكتاب: ٤/٢٢١.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز: ١/٥٣٣، وتفسير القرطبي: ٤/٢٤٨.

(٣) ينظر: الخصائص: ٢/٢٨٦.

(٤) وهو: "عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله الإمام أبو الحسين ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، إمام أهل النخو في زمانه، ولد في رمضان سنة تسع وتسعين وخمسمائة، وقرأ النحو على الدجاج والشلوبين... مات سنة ثمان وثمانين وستمائة". بغية الوعاة: ٢/١٢٥-١٢٦.

(٥) البسيط في شرح الجمل: ٢/٧٣٦.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٥/٦٤، والبرهان في علوم القرآن: ٣/٧٢.

(٧) شرح الرضي على الكافية: ٤/٤٣٣.



والفائدة من زيادة الحروف هي: "تزيين اللفظ، وكون زيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام، بسببها، تقيماً لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية"^(١).

أمَّا وقوع الحروف الزائدة في القرآن الكريم فقد اختلفوا فيه على أقوال:

الأول: ذهب طائفة من العلماء إلى عدم جواز أن تكون الزيادة لفظاً ومعنى؛ لأنَّ القرآن الكريم منزّه من زيادة الحروف عبثاً^(٢)، والمبرد (ت٢٨٥هـ) لا يبيح وقوع الحروف الزائدة التي يكون دخولها كخروجها^(٣)، وابن مضاء (ت٥٩٢هـ) يرى أن من أجاز الزيادة في القرآن فقد أجازها بلا علم، وذكر ذلك قائلاً: "ومن بني الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظنِّ باطل، قد تبين بطلانه، فقد قال في القرآن بغير علم، وتوجّه الوعيد إليه. وممَّا يدل على أنه حرام الإجماع على أنه لا يزداد في القرآن لفظاً غير المجمع على إثباته، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ، بل هي أخرى؛ لأنَّ المعاني هي المقصودة، والألفاظ دلالات عليها، ومن أجلها"^(٤).

الثاني: وذهب قوم إلى جواز وقوع الحروف الزائدة لفظاً ومعنى في التنزيل، أي التي يكون وجودها وعدمها سيان، وهذا ما نقله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، ويرى أنه أفسد الطرق؛ لأنَّ القرآن منزّه من أن تزداد فيه حروف عبثاً لغير معنى^(٥).

الثالث: ذهب طائفة كبيرة من العلماء إلى جواز وقوع الحروف الزائدة في القرآن الكريم إذا كانت الزيادة لفظاً، وكانت دالة على التوكيد، وممن أجاز وقوعها سيبويه (ت١٨٠هـ)، وذلك ظاهرٌ في قوله: "وتكون توكيداً لغواً، وذلك قولك: (متى ما تأتي آتك)، وقولك: (غضبت من غير ما جرم)، وقال الله عز

(١) إعراب القرآن للباقولي: ٤/٤٣٣.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/٤٣٣.

(٣) ينظر: المقتضب: ٤/١٣٧.

(٤) الرد على النحاة: ٧٤.

(٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣/٧٣. وينظر: النقد النحوي في القراءات الأربع عشرة: ٣٩٩.



وجل: { فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ }^(١)، وهي لغوٌ في أنّها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيدٌ للكلام^(٢).

ومّن أجاز زيادتها أيضاً ابن جني (ت ٣٩٢هـ) قائلاً: "وأما زيادتها فالإرادة التوكيد بها، وذلك أنّه قد سبق أن الغرض في استعمالها إنّما هو الإيجاز والاختصار والاكتفاء"^(٣).

ومّن أجاز الزيادة أيضاً متابعاً لسبويه الباقولي (ت ٥٤٣هـ) قائلاً: " وزيادة الحروف في التنزيل كثير، فأقرب من ذلك إلى ما نحن فيه قوله: { فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِن لَّمْ يَكُنْ لَّهُ دَلِيلُ الْغَافِلِينَ }^(٤)، { فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفَّرَهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ }^(٥) " (٦).

وقال في موضع آخر: " هذا باب ما جاء في التنزيل من الحروف الزائدة في تقدير وهي غير زائدة في تقدير آخر"^(٧).

ومّن أجازها أيضاً ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) قائلاً: " وقد أنكر بعضهم وقوع هذه الأحرف زوائد لغير معنى، إذ ذلك يكون كالعبث، والتنزيل مُنَزَّهٌ عن مثل ذلك. وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنّهم لم يجدوه في اللغة، أو لما ذكروه من المعنى. فإن كان الأوّل، فقد جاء منه في التنزيل والشعر ما لا يُحصَى على ما سنذكره في كل حرف منها. وإن كان الثاني، فليس كما ظنّوا؛ لأنّ قولنا: (زائدٌ) ليس المراد أنّه قد دخل لغير معنى ألبتّة، بل يزداد لضرب من التأكيد"^(٨).

(١) سورة النساء/١٥٥، والمائدة/١٣.

(٢) الكتاب: ٢٢١/٤.

(٣) الخصائص: ٢٨٦/٢.

(٤) سورة آل عمران/١٥٩.

(٥) سورة النساء/١٥٥.

(٦) إعراب القرآن للباقولي: ١٣٧/١.

(٧) المصدر نفسه: ٦٦٧/٢.

(٨) شرح المفصل: ٦٤/٥.



ونتنفّق مع هذه الطائفة في جواز وقوع الحروف الزائدة في القرآن الكريم إذا كانت الزيادة لفظاً فقط، أي من جهة الإعراب، أمّا من جهة المعنى فتكون دالة على التوكيد، فعلى هذا لا تكون الحروف الزائدة قد جاءت في القرآن عبثاً.

ومّا أورده الباقولي (ت ٥٤٣هـ) من زيادة الحروف التي جاءت في القرآن الكريم على الخلاف متابعاً لسيبويه في توجيهها ما يلي:

أولاً: زيادة (ما) بين العامل والمعمول:

تكون (ما) في كلام العرب دائرة بين الحرفية والاسمية، ويعتمد ذلك على عود الضمير عليها وعدمه، والذي يعيننا هنا هو (ما) الحرفية، وما الحرفية تقسم على نافية، ومصدرية، وزائدة^(١)، والذي يعيننا هنا هي الزائدة، فقسمها النحاة على أقسام^(٢):

القسم الأول: أن تكون (ما) زائدة للتوكيد غير لازمة في اللفظ، أي أنّ دخولها كخروجها، ولا يتغير بها الكلام من عمل ومعنى^(٣)، وأجاز الباقولي (ت ٥٤٣هـ) زيادة (ما) كما تزداد (من) في النفي وأتمّ وردت في القرآن بكثرة^(٤)، واحتج بأنّ سيبويه (ت ١٨٠هـ) يجعلها زائدة للتوكيد، ويّن ذلك قائلاً: "وتكون توكيداً لغواً، وذلك قولك: (متى ما تأتي آتك)، وقولك: (غضبت من غير ما جرم) وقال الله عز وجل: { فِيمَا نَقُضِيهِمْ مِيثَاقَهُمْ }"^(٥)، وهي لغوٌ في أنّها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيدٌ للكلام"^(٦).

(١) ينظر: رصف المباني: ٣١٠-٣١٥.

(٢) ينظر: رصف المباني: ٣١٥، والجنى الداني: ٣٣٢-٣٣٥.

(٣) ينظر: المقتضب: ٥٤/٢، والأزهية في علم الحروف: ٧٩، وشرح المفصل: ٧٠/٥، ورصف المباني: ٣١٥، والجنى

الداني: ٣٣٢-٣٣٣، وكفاية المعاني: ١٢٦.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للباقولي: ١٣٨/١-١٣٩.

(٥) سورة النساء/١٥٥، والمائدة/١٣.

(٦) الكتاب: ٢٢١/٤.



وذكر ابن عطية (ت ٥٤٢هـ)، والقرطبي (ت ٦٧١هـ) أن الزيادة لا يراد بها الإطلاق عند سيبويه (ت ١٨٠هـ)، وإنما يقصد بالزيادة زوال عملها، ومعناها هو التأكيد، ودل على ذلك أنه بزواها يزول المعنى^(١).

وتزاد (ما) في هذا القسم في مواضع^(٢):

١. بعد (إذا) الظرفية، نحو قول الشاعر:

إِذَا مَا أَتَيْتَ الْحَارِثِيَّاتِ فَانْعَنِ
هُنَّ وَخَيْرُهُنَّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا^(٣)

أي: إذا أتيت، و(ما) زائدة.

٢. أن تزداد بعد (إن) الشرطية^(٤)، نحو قوله تعالى: { فَإِمَّا تَثَقَّفْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ }^(٥)، والتقدير: (فإن تثقّفنهم)، وقول الشاعر:

فِيمَا تَرَيْتِي وَوَيْ لِمَةً
فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا^(٦)

أي: فإن تريني، و(ما) زائدة.

٣. أن تزداد بعد (كي)، نحو قول الشاعر:

أَرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقَرْبِي
فَتَرَكَهَا سَنًا بِيَدَاءِ بَلْقَعِ^(٧)

أي: لكي أن تطير.

(١) ينظر: المحرر الوجيز: ٥٣٣/١، وتفسير القرطبي: ٤/٤٨٤.

(٢) ينظر: رصف المبانى: ٣١٥-٣١٦، وشرح الكافية الشافية: ٨١٦-٨١٧، وأوضح المسالك: ٣/٥٥-٥٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو لجعفر بن غلبة الحارثي في معجم الشعراء: ٣٨٠، وشرح ديوان الحماسة للأصفهاني: ٢٥٨-٢٥٩.

والبيت لعمر بن شبيب القطامي في المقاصد النحوية: ٤/١٨٢٣، ولم أجده في ديوان القطامي بحسب ما اطلعت عليه.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٥/١١٥.

(٥) سورة الأنفال/٥٧.

(٦) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه: ١٧١، والرواية في ديوانه: فأن تعهديني ووي لمة... فأن الحوادث أوى بها

وهو من شواهد الكتاب: ٤/٦٢، وشرح المفصل: ٥/١١٦.

(٧) البيت من الطويل، قائله مجهول. ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٢٦٢، وشرح المفصل: ٥/١٣١، وشرح الكافية

الشافية: ٣/١٥٣٣، ورفف المبانى: ٣١٦، والجنى الداني: ٢٦٥، والمقاصد النحوية: ٤/١٨٩٠، وخزانة الأدب: ١/١٦.



٤. أن تزداد بعد (ليت)، نحو قول الشاعر:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا
إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدِ^(١)

أي: ليت هذا الحمام.

٥. أن تزداد بين الجار والمجرور، نحو زيادتها بعد (رب)، كما في قول الشاعر:

رُبَّمَا ضَرْبِيَّةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ
بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءِ^(٢)

أي: ربّ ضربةٍ، و(ما) زائدة مؤكدة ولم تكف (رُبُّ) عن العمل، وتزداد بعد الكاف، نحو قولك: (فعلت

كما زيد)، أي: كزيد^(٣).

العمل مع زيادة (ما) بعد (رب، وليت، والكاف) قليل، والكثير فيها عدم العمل، أي تكون (ما) كافة غالبًا مع هذه الحروف^(٤)، وهذا يعني أنّ (ما) إذا كانت زائدة ملغاة لا تمنع ما قبلها من العمل فيما بعدها؛ لأنّ الزيادة تعني زوال عملها، وقد تمنع عملها^(٥).

ومّا أورده الباقولي (ت٥٤٣هـ) عن زيادة (ما) بين الجار والمجرور، قوله تعالى: { فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ

لَهُمْ^(٦)، أي: (فبرحمة من الله)، وقوله: {عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ^(٧)، أي: (عن قليل) فهو يجعلها زائدة مؤكدة موافقًا لسببويه في هذا^(٨).

(١) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه: ٢٤، وهو من شواهد الكتاب: ١٣٧/٢، وشرح المفصل: ٥٢٠/٤، وشرح الكافية الشافية: ٤٨٠/١، ورفص المباني: ٣١٦، وأوضح المسالك: ٣٤٠/١.

(٢) البيت من الحفيف، وهو لعدي بن الرعاء الغساني في معجم الشعراء: ٢٥٢، والأزهية: ٨٢، والمقاصد النحوية: ١٢٧٢/٣، وخزانة الأدب: ٥٨٣/٩. وهو بلا نسبة في رصف المباني: ٣١٦، والجنى الداني: ٤٥٥-٤٥٦، وأوضح المسالك: ٥٦/٣.

(٣) ينظر: رصف المباني: ٣١٦.

(٤) ينظر: شرح الكافية: ٨١٧/٢، وأوضح المسالك: ٥٦/٣، وارتشاف الضرب: ١٧١٣/٤.

(٥) ينظر: الأزهية في علم الحروف: ٨٢.

(٦) سورة آل عمران/١٥٩.

(٧) سورة المؤمنون/٤٠.

(٨) ينظر: الكتاب: ٧٦/٣، وإعراب القرآن للباقولي: ١٣٧/١-١٣٩.



وهذا يمكن القياس عليه لكثرة مجيئها معه^(١).
وممن حملها على الزيادة في هذه الآية: الأخفش (ت ٢١٥هـ)^(٢)، والطبري (ت ٣١٠هـ)^(٣)،
والزجاج (ت ٣١١هـ)^(٤)، وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)^(٥)، والزمخشري (ت ٥٣٨هـ)^(٦)، وابن
عطية (ت ٥٤٢هـ)^(٧).
وأخرج بعض العلماء (ما) في قوله تعالى: { فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ } من الزيادة؛ لأنهم لا يجيزون وقوع
الحروف الزائدة في القرآن فخرَّجوها على أوجه^(٨):
الوجه الأول: أن تكون (ما) استفهامية للتعجب، فيكون التقدير على هذا: (فبأي رحمة لنت لهم).
الوجه الثاني: أن تكون (ما) اسماً نكرة في موضع خفض بالباء، وتكون (رحمة) بدلاً منها،
والنحاس (ت ٣٣٨هـ) يجعل (رحمة) نعتاً ل (ما)^(٩).
الوجه الثالث: أن تكون (ما) اسماً موصولاً بمعنى (الذي)، والتقدير: (فبالذي هو رحمة)، وإلى هذا ذهب
الفراء (ت ٢٠٧هـ)^(١٠)، والنحاس (ت ٣٣٨هـ)^(١١).

- (١) ينظر: رصف المباني: ٣١٦-٣١٧.
- (٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٣٨/١.
- (٣) ينظر: تفسير الطبري: ٣٤٠/٧.
- (٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٨٢/١.
- (٥) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٣٢٨/٦.
- (٦) ينظر: الكشاف: ٤٣١/١.
- (٧) ينظر: احرر الوجيز: ٥٣٣/١.
- (٨) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: ١٧٨/١، وتفسير القرطبي: ٢٤٨/٤، والبحر المحيط: ٤٠٧/٣، والدر
المصون: ٤٦١/٣.
- (٩) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٨٧/١.
- (١٠) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٤٥/١.
- (١١) ينظر: المصدر نفسه.



وأبو حيان (ت ٧٤٥هـ) يرى أنّ (ما) زائدة للتوكيد، وذكر أنّه لا ينكر أحد وقوعها في العربية زائدة للتوكيد، فلا حاجة للتأويل على أنّها استفهامية؛ لأنّ هذا يؤدي على أن تكون (ما) مضافة إلى (رحمة)، وأسماء الاستفهام لا تضاف عدا (أي)، وإذا كان الاسم بعد (ما) الاستفهامية بدلاً منها لا يصح أيضاً؛ لأنّه يستوجب أن تعاد همزة الاستفهام في البديل^(١).

وتنتفق معه في ذلك فلا ضير من حمل (ما) على الزيادة؛ لأنّها - وإن كانت زائدة - دالة على معنى التوكيد، فلم تأت هنا لغير معنى أو فائدة، والقرآن منزّه من أن تزداد فيه حروف بلا معنى؛ والمقصود بالزيادة زوال عملها^(٢).

القسم الثاني من أقسام (ما): أن تكون (ما) زائدة لازمة في اللفظ؛ لأنّها منبهة على وصف، وتكون للتعظيم، والتهويل، والتحقير، نحو قول الشاعر:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ
لَأَمْرٍ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يُسَوِّدُ^(٣)

وقد يراد بها التنويع، نحو: (ضربته ضرباً ما)، والتقدير: (نوعاً من الضرب)، وبعضهم يرى أنّها اسم، وهي صفة^(٤)، وذكر ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) أنّها حرف قائلاً: " فالمشهور أنّها حرف زائد منبه على وصف مُراد لائق بالخل"^(٥).

القسم الثالث: أن تكون (ما) كافة عن العمل، أي أن تزداد بين العامل والمعمول فتكف ما تدخل عليه عن العمل الذي كان قبل دخولها، وتكون بعد الأحرف المشبهة بالفعل وبعض حروف الجر والظروف: (إنّ،

(١) ينظر: البحر المحيط: ٤٠٨/٣.

(٢) ينظر: ابحر الوجيز: ٥٣٣/١، والأشباه والنظائر: ٢٢٢/١.

(٣) البيت من الوافر، وهو لأنس بن مدركة الخثعمي في الحيوان: ٣٩/٣، وشرح المفصل: ١٧٠/٢، وخزانة الأدب: ٨٨/٣. وهو من شواهد: الكتاب: ٢٢٦-٢٢٧، والمقتضب: ٣٤٥/٤، والجنى الداني: ٣٣٤.

(٤) ينظر: رصف المباني: ٣١٧، والجنى الداني: ٣٣٤-٣٣٥.

(٥) شرح التسهيل: ٢١٦/١.



وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَرَبِّ، وَبَيْنَ)، فَتَكْفِيهَا عَنِ الْعَمَلِ فِيمَا بَعْدَهَا، فَيَرْتَفِعُ مَا بَعْدَهَا عَلَى أَنَّهُ ابْتِدَاءٌ وَخَبْرٌ، نَحْوُ: {إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ} (١).

القسم الرابع: أن تكون (ما) موطنة، وهي الداخلة على الحروف (إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَرَبِّ)، التي تعمل في الأسماء إذا دخلت على الفعل، لذلك سميت موطنة، وتسمى أيضاً بالهيئة؛ لأنها تهيء دخولها على شيء لم تكن تدخل عليه من قبل (٢)، نحو قوله تعالى: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ} (٣)، وقوله تعالى: {رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ} (٤).

القسم الخامس: أن تكون (ما) زائدة عوضاً عن محذوف، نحو قولك: (أما أنت منطلقاً انطلقت)، والتقدير: (لأن كنت منطلقاً انطلقت)، فزيدت (ما) هنا للتعويض عن الفعل (كان)، وتزاد أيضاً للتعويض عن الإضافة، نحو قولك: (حيثما تكنْ أكنْ) (٥).

وذهب بعض النحاة إلى أن (ما) اسم زائد وليست حرفاً وهي زائدة كما يزداد ضمير الفصل، واستنكر أكثر النحاة أن يزداد الاسم؛ لذلك أنكر الخليل (ت ١٧٠هـ) أن يزداد ضمير الفصل (٦)، فاستدلوا على ذلك بحرفيتها؛ لأن الحروف تكثر فيها الزيادة (٧)، وإلى هذا ذهب الباقر (ت ٥٤٣هـ) الذي يتابع سيبويه في أنها حرف زائد بقوله: " والصحيح قول سيبويه، إذ لا معنى لها سوى التوكيد، ولا تكاد الأسماء تزاد. فأما (هو)

(١) ينظر: الكتاب: ٢٢١/٤، والمقتضب: ٥٤/٢، شرح المفصل: ٦٧/٥-٦٩، وورصف الملباني: ٣١٧، والجنى الداني: ٣٣٣، وارتشاف الضرب: ١٧١٣/٤، وكفاية المعاني: ١٢-١٢٧.

(٢) ينظر: المقتضب: ٥٥/٢، وشرح المفصل: ٦٧-٦٩، وشرح الكافية: ٨١٨/٢، وورصف الملباني: ٣١٨، والجنى الداني: ٣٣٥، ومعاني النحو: ٩٧/٣.

(٣) سورة فاطر/ ٢٨.

(٤) سورة الحجر/ ٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢١٦/١، والجنى الداني: ٣٣٣.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣٩٧/٢.

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٥٢/٣.

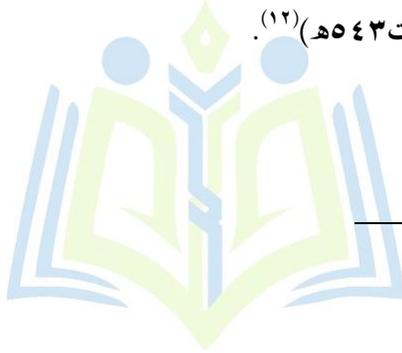


فإنَّما جيء به ليفصل الخبر عن الوصف، فهو لمعنى، فثبت أنَّ (ما) حرف زيدت كزيادة (من) في النفي، وزيادة الباء في: (ألقي بيده وساعده لك)^(١).

ومَّا ذكره الباقولي (ت ٥٤٣هـ) من الشواهد وقد جاءت فيه (ما) واقعة على الخلاف بين الزيادة وعدمها: قوله تعالى: { فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ }^(٢)، وقوله: { فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفِّرَهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ }^(٣).

وفي (ما) قولان:

القول الأول: أن تكون (ما) زائدة للتوكيد، فيكون التقدير: (فبنقضهم ميثاقهم حقًا)، وإلى هذا ذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ)^(٤)، وأبو عبيدة (ت ٢٠٩هـ)^(٥)، والأخفش (ت ٢١٥هـ)^(٦)، والزجاج (ت ٣١١هـ)^(٧)، والنحاس (ت ٣٣٨هـ)^(٨)، ومكي القيسي (ت ٤٣٧هـ)^(٩)، والزحشري (ت ٥٣٨هـ)^(١٠)، وابن عطية (ت ٥٤٢هـ)^(١١)، والباقولي (ت ٥٤٣هـ)^(١٢).



(١) إعراب القرآن للباقولي: ١٣٩/١.

(٢) سورة المائدة/١٣.

(٣) سورة النساء/١٥٥.

(٤) ينظر: الكتاب: ٤/٢٢١.

(٥) ينظر: مجاز القرآن: ١/١٥٧.

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/٢٦٩.

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/١٢٧، ٢/١٥٩.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/٢٦١.

(٩) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: ١/٢١١-٢١٢.

(١٠) ينظر: الكشف: ١/٥٨٥.

(١١) ينظر: المحرر الوجيز: ٢/١٣٢.

(١٢) ينظر: إعراب القرآن للباقولي: ١/١٣٧-١٣٨.

ومعنى التوكيد كما ذكره الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): "تحقيق أنّ العقاب أو تحريم الطبيات لم يكن إلاً بنقض العهد وما عطف عليه من الكفر وقتل الأنبياء وغير ذلك" (١).

والباء سببية متعلقة بمحذوف، والتقدير: (فبسبب نقضهم ميثاقهم فعلنا بهم ما فعلنا)، ويجوز أن تكون الباء متعلقة بقوله: (حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ)، فيكون قوله: {فَبِمَا نَقَضْتَهُمْ مِيثَاقَهُمْ}، بدل من قوله: {فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا}، وهذا ما ذكره الزجاج (ت ٣١١هـ) (٢)، والزمخشري (ت ٥٣٨هـ) (٣). ويرى أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) أنّ الوجه الثاني بعيد لكثرة الفواصل بين البدل والمبدل منه (٤).

القول الثاني: أن تكون (ما) اسماً نكرة، وهي في موضع خفض بالباء، و(نقضهم) بدل منه، فيكون بدل معرفة من النكرة (٥).

ومَّا خَرَّجَهُ الْبَاقُولِي عَلَى زِيَادَةَ (ما) متابعاً لسببويه في توجيهها قوله تعالى: {جُنُدٌ مَا هُنَالِكَ} (٦)، أي: (جندٌ هنالك)، وقوله: {إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ} (٧)، أي: (مثل أنكم)، وقوله: {فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ} (٨)، أي: (شاء ركبك)، فهو يوافق سببويه في جعلها زائدة للتوكيد (٩).

ونرى أنه مادام ممكناً حمل الآية على وجه سليم من ناحية الإعراب والمعنى، فالأولى أن تُحمل عليه، ولا تحمل على الزيادة، أمّا إذا كانت الأوجه الأخرى ضعيفة في المعنى أو الإعراب أو كليهما فلا ضير من حملها على الزيادة؛ لأنّ الزيادة كما بيّنا جاءت لمعنى التوكيد، وزيادتها يقصد بها زوال عمله.

(١) الكشاف: ٥٨٥/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٢٧/٢.

(٣) ينظر: الكشاف: ٥٨٥/١.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ١٢٤/٤.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: ٢١٢/١، والحرر الوجيز: ١٦٩/٢، والتبيان في إعراب القرآن: ٤٠٣/١، والكتاب الفريد: ٣٧٠/٢، والدر المصون: ١٤٢/٤.

(٦) سورة ص/١١.

(٧) سورة الذاريات/٢٣.

(٨) سورة الانفطار/٨.

(٩) ينظر: إعراب القرآن للباقولي: ١٣٨/١.



المسألة الثانية: زيادة الفاء في خبر المبتدأ:

ذكر النحاة أن (الفاء) لها ثلاثة أقسام^(١):

الأول: مُتَّبِعَةٌ عاطفة نحو: (رأيت بكرة فخالداً).

الثاني: أن تكون متبوعة غير عاطفة، أي ما تسمى بالسببية، ويكون ذلك في الشرط والجزاء في ست حالات: (إذا كان فعلها جامداً، أو ماضياً، أو انشائياً، أو إذا اقترن بحرف له صدر الكلام، أو بحرف استقبال).

الثالث من أقسام (الفاء): الزائدة وهي التي تعيننا هنا ، وهي قسمان:

الأول: أن تكون الفاء الزائدة لازمة ، وتكون في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط ، نحو: (الذي يأتي فله درهم)، وسميت زائدة؛ لاستغناء الخبر عن رابطة تربطه بالمبتدأ، وإنما دخلت (الفاء) في الخبر؛ لمشاهدة المبتدأ اسم الشرط ، فشبه الخبر بجواب الشرط، ويكون ذلك في الاسم الموصول بظرف أو فعل، أو النكرة الموصوفة بهما^(٢).

وهذا يميزه أكثر النحاة ومنهم: سيبويه ودل عليه قوله: "ألا ترى أنك لو قلت: (الذي يأتي فله درهم)، و(الذي يأتي فمكرم محمود)، كان حسناً. ولو قلت: (زيد فله درهم) لم يجوز. وإنما جاز ذلك؛ لأن قوله: (الذي يأتي فله درهم)، في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء"^(٣).

وتابعه المبرد (ت ٢٨٥هـ) في عدم جواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ إلا إذا كان في معنى الشرط قائلاً: "ولو رفع رافع على معنى (الذي) كان جيداً؛ لأن تصييرها على معنى (الذي) لا يخرجها من الجزاء، ألا ترى أنك تقول: (الذي يأتيك فله درهم)، فلولا أن الدرهم يجب بالإتيان لم يجوز دخول الفاء"^(٤).

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٦٢/١ - ٢٧٢ ، وشرح المقدمة المحسبة: ٢٥٩/١ ، ورفص المباني: ٣٧٦ - ٣٨٧ ، والجني

الداني: ٦٦ - ٧٠ ، ومعنى اللبيب: ٢١٣ - ٢١٩ .

(٢) ينظر: الكافية في علم النحو: ١٦ ، والنحو الوافي: ٥٨١/٢ .

(٣) الكتاب: ١/ ١٣٨ - ١٣٩ .

(٤) المقتضب: ٣/ ١٩٥ .



والباقولي(ت٥٤٣هـ) يتابع سيبويه(ت١٨٠هـ) في إجازة زيادة الفاء في خبر المبتدأ الذي يحتاج إلى صلة قائلاً: " قال تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ }^(١)، ثم قال: { فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ }^(٢)؛ لأنَّ المبتدأ الموصول والنكرة الموصوفة يدخل (الفاء) في خبرهما"^(٣).

ومَّا أورده الباقولي(ت٥٤٣هـ) عن مجيء الفاء في خبر المبتدأ الذي يحتاج إلى صلة قول سيبويه في المثال: (اللَّذِينَ يَأْتِيَانِكَ فَاضْرِبْهُمَا)، فسيبويه يرى جواز النصب والرفع في (اللذين)، فيجوز النصب إذا لم يُضمَر مبتدأ، أو خبر فتكون منصوبة بفعلٍ مضمر، والتقدير: (اضرب اللذين يأتيانك فاضربهما) كما ينصب (زيداً) في قولك: (زيداً فاضربه) بفعل مضمر، وعلى هذا يجوز أن يكون المستحقان للضرب هما شخصان بعينهما^(٤). ورفع (اللذان) يكون على وجهين^(٥):

الوجه الأول: يجوز أن يكون (اللذان) مبتدأ، و(فاضربهما) خبره، وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ؛ لأنَّ المبتدأ اسم موصول بفعل ولشبهه باسم الشرط. وتابعه الباقولي(ت٥٤٣هـ) في جواز زيادتها في خبر المبتدأ الموصول^(٦).

الوجه الثاني: أن يكون (اللذان) خبراً لمبتدأ محذوف، فيكون التقدير: (هذان اللذان يأتيانك فاضربهما)، وفي حالتي الرفع يكون الضرب مرتبطاً بالإتيان.

ومَّا أورده الباقولي(ت٥٤٣هـ) على هذا قوله تعالى: { وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا }^(٧). وفي رفع (اللَّذَانِ) وجهان:

(١) سورة آل عمران/٢١.

(٢) سورة آل عمران/٢١.

(٣) إعراب القرآن للباقولي: ٧٤٣/٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٣٩/١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤٩٤/١.

(٥) ينظر: الكتاب: ١٣٩/١.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للباقولي: ٧٤٤/٢.

(٧) سورة النساء/١٦.



الوجه الأول: أن يكون (اللَّدَان) مبتدأ، ويكون (فَأَدُوهُمَا) خبره، وجاز دخول الفاء في الخبر؛ لأنَّ المبتدأ اسم موصول فجاز دخول الفاء في خبره؛ لشبهه باسم الشرط؛ لأنَّ الإيذاء مترتب على إتيان الفاحشة، وليس المقصود بقوله (اللَّدَان) شخصان بعينهما وإنما كل من أتى بالفاحشة فهو داخل تحتها^(١)، واختاره الباقولي(ت٥٤٣هـ)^(٢).

الوجه الثاني: أن يكون (اللَّدَان) خبراً لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ لخبر محذوف، فيكون على التقديم والتأخير، والتقدير في الحالتين: (في ما يتلى عليكم اللَّدَان)^(٣).

ويبين الباقولي(ت٥٤٣هـ) الفرق بين الفاء في المثال الذي ذكره سيبويه، والفاء في هذه الآية قائلاً: " اللَّدَيْن يأتيانك فاضربهما)؛ لأنَّ الاختيار النصب؛ لأنَّ الذي في (الكتاب) يراد بهما معيَّنان، والفاء زائدة، فهو بمنزلة: (زيداً فاضرب). وفي الآية لا يراد بهما معيَّنان، بل كل من أتى بالفاحشة داخل تحتها. فقوله: (فَأَدُوهُمَا) في موضع الخبر، والفاء للجزاء في الآية، وفي المسألة الفاء زائدة"^(٤)، فهو يجعلها في مثال سيبويه زائدة، وفي الآية للجزاء.

القسم الثاني من زيادة الفاء: أن تزداد للتوكيد ، وتزداد بين المبتدأ وخبره، وغيره ممَّا لا يحتاج إلى صلة، نحو: (زيدٌ فمنطلق)، أي : (زيد منطلق) ، ولو حذفت لكان معنى الكلام صحيحاً^(٥)، وهذا فيه خلاف بين النحاة في الجواز وعدمه.

فسيبويه (ت١٨٠هـ) لا يبيح زيادة (الفاء) في خبر المبتدأ، وما جاء على هذا تأوله على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف^(٦)، وتابعه الباقولي(ت٥٤٣هـ) في ذلك^(٧).

(١) ينظر: شرح السيرافي للكتاب: ٤٩٤/١، احرر الوجيز: ٢١/٢، والبحر المحيط: ٢٥٠/٤.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للباقولي: ٧٤٤/٢.

(٣) ينظر: احرر الوجيز: ٢١/٢-٢٢.

(٤) إعراب القرآن للباقولي: ٧٤٤/٢.

(٥) ينظر: الأزهية في علم الحروف: ٢٤٧، ووصف المباني: ٣٨٦-٣٨٧.

(٦) ينظر: الكتاب: ١٣٨/١-١٤٠.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للباقولي: ١٩٠/١.



والأخفش (ت ٢١٥هـ) يميز زيادتها في الخبر مطلقاً - بحسب ما ينقل عنه-^(١)، واحتج بقول الشاعر:
وَقَائِلَةَ حَوْلَانَ فَانْكُحْ فَتَانَهُمْ
وَأَكْرَوْمَةَ الْحَيِّينِ خَلَوْ كَمَا هِيَ^(٢)
ولم أجد في كتابه (معاني القرآن) ما يوحي بزيادتها في الخبر مطلقاً، وإنما هو موافق لسببويه في أن الفاء لا تدخل في خبر المبتدأ إلا إذا كان المبتدأ في المعنى الشرط، أو مما يحتاج إلى صلة^(٣)، وربما ذكر زيادتها في موضع آخر.

وسببويه (ت ١٨٠هـ) تأوّل على حذف المبتدأ، أي: (هذه حولان)، والفاء عاطفة، فيكون من باب عطف جملة فعلية على جملة اسمية؛ لأنه يرى أن المبتدأ والخبر كالشيء الواحد فلا يفصل بينهما^(٤)، وتابعه الباقوي (ت ٥٤٢هـ) في ذلك^(٥).

وقيد بعض النحاة دخول الفاء في خبر المبتدأ بشرط أن يدل على الأمر أو النهي، وإلى هذا ذهب الفراء (ت ٢٠٧هـ)^(٦)، وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)^(٧)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)^(٨)، ونقله عنهم أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)^(٩) وذكر أنهم احتجوا بقوله تعالى: { وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ }^(١٠).

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢١٩، وشرح الرضي على الكافية: ٣/٣٧٧.

(٢) البيت من البحر الطويل، قائله مجهول. ينظر: الكتاب: ١/١٣٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/٤٩٣، وشرح المفصل: ١/٢٥٠، والجنى الداني: ٧١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/٨٣-٨٧.

(٤) ينظر: الكتاب: ١/١٣٨-١٣٩. وينظر: شرح التسهيل: ١/٣٣١، وأوضح المسالك: ٢/١٤٣، وشرح الرضي على الكافية: ١/٢٧٠.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للباقوي: ١/١٩٠.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/٤١٠.

(٧) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ١/٤٣.

(٨) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/٢٦٤.

(٩) ينظر: التذيل والتكميل: ٤/١٠٧.

(١٠) سورة المدثر/٣-٤.



ومَّا أوردَه الباقولي (ت ٥٤٣هـ) من زيادة الفاء في خبر المبتدأ الذي لا يحتاج إلى صلة مستأنسا برأي سيبويه في توجيهها قوله تعالى: {هَذَا فَلْيَذوقوه حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ} (١).
وفيها أوجه عدة:

الوجه الأول: أن يكون (هذا) في محل رفع مبتدأ، و (فليذوقوه) خبره، وتكون (الفاء) قد دخلت للتنبيه الذي في (هذا)، ويرتفع (حميم) على إضمار مبتدأ، أو على أنه بدلٌ من (هذا)، أو على أنه خبرٌ ثانٍ ل(هذا) (٢)، وهذا الوجه قال به الفراء (ت ٢٠٧هـ) (٣).

واعترض عليه بأنَّ الفاء لم تقع في جواب الشرط، فلا يجوز أن يكون (فليذوقوه) خبراً ل (هذا)؛ لئلا تفصل الفاء بين المبتدأ وخبره، وهذا مذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ) (٤)، والباقولي (ت ٥٤٣هـ) (٥)، وأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) (٦).

الوجه الثاني: أن يكون (هذا) خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: (هذا الأمر)، و يرتفع (حميم) على إضمار مبتدأ على معنى: (هو حميم وغساق) (٧).

وهذا مذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ) في تخريج ما وقعت الفاء في خبر المبتدأ، فهو يقدر مبتدأً محذوفاً ويجعل ما ظاهره مبتدأً خبراً للمبتدأ المحذوف (٨).

(١) سورة ص/٥٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٣٨/٤، والتبيان في إعراب القرآن: ١١٠٤/٢، وتفسير القرطبي: ٢٢٠/١٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤١٠/٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٣٨/١-١٣٩.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للباقولي: ١٩٤/١.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٤٣/٣.

(٧) ينظر: تفسير القرطبي: ٢٢٠/١٥.

(٨) ينظر: الكتاب: ١٣٨/١-١٣٩.



الوجه الثالث: أن يكون (هذا) في محل رفع ابتداء، و(حميم) خبره، والتقدير: (هذا حميم وغساق فليذوقوه)، فيكون من باب التقديم والتأخير، أو (فليذوقوه) اعتراض بين المبتدأ والخبر^(١).

وهذا التوجيه الذي اختاره الباقولي (ت ٥٤٣هـ)، فهو يوافق سيبويه في عدم جواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ، غير أنه جعل (هذا) في محل رفع مبتدأ وليس خبراً لمبتدأ مضمراً كما وجهه سيبويه (ت ١٨٠هـ)، وقوله (فليذوقوه) اعتراض وليس خبراً للمبتدأ، و(حميم) هو الخبر ل (هذا)^(٢).

الوجه الرابع: أن يجعل (هذا) في موضع نصب أو رفع على معنى التفسير، والتقدير: (هذا فليذوقوه)، وهذا ما ذكره الزجاج (ت ٣١١هـ)^(٣).

الوجه الخامس: أن يكون (هذا) في محل نصب بفعل مضمراً يدل عليه (فليذوقوه)، والتقدير: (فليذوقوه هذا فليذوقوه)، و(حميم) خبرٌ لمبتدأ مضمراً^(٤).

واحتج الباقولي (ت ٥٤٣هـ) لرد رأي الزجاج (ت ٣١١هـ) الذي أجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ وجعله (فليذوقوه) خبراً ل (هذا)، تشبيهاً له بقوله تعالى: { وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا }^(٥) برأي أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) الذي يوافق فيه سيبويه (ت ١٨٠هـ) ويرى أن (فليذوقوه) لا يجوز أن يكون في موضع الخبر؛ لدخول الفاء في خبره، وهذا ما لا يبيحه سيبويه (ت ١٨٠هـ)، وأن قوله: { وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا }، ليس كقوله: { هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ }^(٦) ففي قوله { وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ } معنى الجزاء في الصلة^(٧).

(١) ينظر: تفسير الطبري: ٢٢٥/٢١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٣٨/٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٣١٥/٣، والكشاف: ١٠١/٤، والتبيان في إعراب القرآن: ١١٠٤/٢، وتفسير القرطبي: ٢٢٠/١٥، ومفاتيح الغيب: ٤٠٣/٢٦.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للباقولي: ١٩٤/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٣٨/٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٣٨/٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٣١٥/٣، والمحرر الوجيز: ٥١٠/٤، والتبيان في إعراب القرآن: ١١٠٤/٢.

(٥) سورة المائدة/٣٨.

(٦) سورة ص/٥٧.

(٧) ينظر: الإغفال: ٥٣٠-٥٣١. وينظر: إعراب القرآن للباقولي: ١٩٥-١٩٦.

ومما يدل على أن الباقر (ت ٥٤٣هـ) موافق لسيبويه (ت ١٨٠هـ) أيضاً موافقته له في قوله تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ} إذ قرأ الجمهور بالرفع^(١).

فقوله (السارق والسارقة) على مذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، رفعا على أئمتنا ابتداءً لخبر محذوف، والتقدير: (مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة)، فحذف الخبر (مما يتلى عليكم)، وحذف المضاف (حكم) وقام المضاف إليه مقامه، وعلى هذا ستكون (الفاء) للاستئناف، والجملة الطلبية بعدها استئنافية، بيّنت حكم السرقة، ولم تقع خبراً^(٢)، وتابعه في هذا التوجيه الأخفش (ت ٢١٥هـ)^(٣)، والباقر (ت ٥٤٣هـ)^(٤).

وعلى مذهب غيره يجوز (السارق والسارقة) ابتداءً، والخبر (فأقطعوا أيديهما)، وجاز دخول الفاء هنا لتضمنه معنى الشرط؛ لأنّ الالف واللام في (السارق) بمنزلة الاسم الموصول، فالمعنى: (والذي سرق والتي سرقت فاقطعوا أيديهما)، والاسم الموصول يتضمن معنى الشرط لما فيه من الإبهام^(٥).

ورجح سيبويه قراءة النصب^(٦) بإضمار فعل، أي: (اقطعوا السارق والسارقة)، كما تقول: (زيداً اضربه)، إذا أراد سارقاً بعينه^(٧)، وتابعه الباقر (ت ٥٤٣هـ) في هذا^(٨)، واختار غيره الرفع، منهم الفراء (ت ٢٠٧هـ)^(٩)، والزجاج (ت ٣١١هـ)^(١٠)؛ لأنّه لم يقصد سارقاً بعينه، إنّما المعنى (كلّ من سرق فاقطعوا يده).

(١) ينظر: المحرر الوجيز: ١٨٧/٢، والبحر المحيط: ٢٤٦/٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٤٣/١. وينظر: الكتاب الفريد: ٤٣٧/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٨٦/١-٨٧.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للباقر: ٧٤٤/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٠٦/١، والكشاف: ٦٣١/١، والكتاب الفريد: ٤٣٨/٢، والتبيان في إعراب القرآن: ٤٣٥/١.

(٦) وهي قراءة عيسى بن عمر وإبراهيم بن أبي عبلة بالنصب. ينظر: المحرر الوجيز: ١٨٧/٢، والبحر المحيط: ٢٤٦/٤. والقراءة لعيسى بن عمر في معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٧٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٦٧/١، والكشاف: ٦٣١/١.

(٧) ينظر: الكتاب: ١٤٣/١-١٤٤. وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٦٧/١.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للباقر: ٩٣٧/٣-٩٣٨.

(٩) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٠٦/١. وينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٦٧/١.

(١٠) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٧٢/٢.



والراجع في هذه الآية هو الوجه الثاني، أي قراءة الرفع؛ لأنه لو حملناها على سارق معين لكان الكلام مجملاً غير مفيد، والوجه الذي ذكره سيبويه (ت ١٨٠هـ) في هذه الآية في ترجيح قراءة النصب ضعيف من أوجه عدة كما ذكرها الرازي (ت ٦٠٦هـ)^(١):

الأول: ترجيح قراءة النصب التي لم يقرأ بها سوى عيسى بن عمر على قراءة الجمهور المتواترة باطلٌ ولا يجوز. الثاني: لو كانت قراءة النصب في هذه الآية أرجح، لُفِّرئ قوله تعالى: { وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا }^(٢) بنصب (اللَّذِينَ) ولم يقرأ بها.

الثالث: أنه إذا كان قوله (وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةُ) مبتدأً، والخبر مضمراً، فقد تمت الجملة، ولا تتعلق الفاء بشيء.

الرابع: في قراءة النصب لا تكون السرقة سبباً لقطع اليد، وفي قراءة الرفع تفيد هذا المعنى، ودلٌّ على ذلك قوله تعالى: { جَزَاءٌ بِمَا كَسَبَا }^(٣).

الخامس: من المعروف في اللغة أنه يتم تقديم المهم فالأهم، وفي قراءة الرفع تقدّم ذكر حال السارق على القطع، وفي قراءة النصب تكون العناية بالقطع أكثر من كونه سارقاً، والمراد من الآية هو تقبيح السرقة والنهي عنها. والله تعالى أعلم.

ونستخلص ممّا سبق أنّ مذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، عدم جواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ إلا إذا كان بمعنى الشرط فتأول هذه الآيات على إضمار المبتدأ أو الخبر كما رأينا^(٤)، وتابعه الباقر (ت ٥٤٣هـ) في ذلك، فالباقر (ت ٥٤٣هـ) وفقاً لرأي سيبويه (ت ١٨٠هـ) لا يجوز دخول الفاء على الخبر ويقدر مبتدأً مضمراً يكون خبره اللفظ الذي يبدو في ظاهره مبتدأً، فيكون من باب عطف جملة على جملة، وقد يُقدّر الباقر (ت ٥٤٣هـ) غير ذلك من دون أن يجعل الفاء واقعة في خبر المبتدأ^(٥).

(١) ينظر: مفاتيح الغيب: ٣٥/١١. وينظر: البحر المحيط: ٢٥٠/٤-٢٥١.

(٢) سورة النساء/١٦.

(٣) سورة المائدة/٣٨.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٣٨/١-١٣٩.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للباقر: ١٩٠/١، و٧٤٣/٢-٧٤٤.



ونرى أن زيادة الفاء في خبر المبتدأ الذي فيه معنى الأمر أو النهي هو أقرب للصواب؛ لأنَّ الزيادة لفظاً فقط ويكون معناها التوكيد؛ لخلو هذا الوجه من الحذف والتقدير، أمَّا الوجه الذي ذكره سيويوه ففيه حذف وتقدير، وعدم الحذف والتقدير أولى^(١)، كما أنه يؤدي إلى عطف جملة فعلية على جملة اسمية، وهذا منعه أكثر النحاة ومنهم سيويوه (ت ١٨٠هـ)، والباقولي (ت ٥٤٣هـ) في غير هذا الموضع؛ لأنَّ المعطوف يقتضي أن يشاكل المعطوف عليه^(٢)، ويبدو أنَّ سيويوه يرى -بحسب تأويله الآيات- أن عدم المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه أولى من زيادة (الفاء) في خبر المبتدأ.

المبحث الثاني: دلالة الحروف

المسألة الأولى: (لماً) بمعنى (إلا):

ذكر النحاة أنَّ (لماً) مركبة من (لم)، و(ما)، وهو مذهب الجمهور، وقيل أمَّا حرف واحد وليست مركبة^(٣). وذكر النحاة أمَّا تقع في الكلام على ثلاثة معانٍ^(٤):
المعنى الأول: أن تكون (لماً) بمعنى (لم)، فتكون حرفاً لجزم الفعل المضارع فتقلب معناه إلى الزمن الماضي، نحو قوله تعالى: { وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ }^(٥)، أي: لم يدخل الإيمان في قلوبكم لكنَّها تفرق عن (لم) بأنَّ النفي بها يستمر إلى زمن التكلم^(٦).

(١) ينظر: الأشباه والنظائر: ١١٥/٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ٩١/١، وإعراب القرآن للباقولي: ٣٧٩-٣٨٠.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي: ٣١٩، والجنى الداني: ٥٩٣، وكفاية المعاني: ١٨٨.

(٤) ينظر: الأزهية في علم الحروف: ١٩٧-١٩٩، ووصف المباني: ٢٨١-٢٨٤، والجنى الداني: ٥٩٢-٥٩٤، والنقد النحوي في القراءات الأربع عشرة: ٤٧٠-٤٧١.

(٥) سورة الحجرات/ ١٤.

(٦) ينظر: الإيضاح العضدي: ٣١٩، والأزهية في علم الحروف: ١٩٧، ووصف المباني: ٢٨١.



المعنى الثاني: أن تكون (لمَّا) حرف وجوب لوجوب أو ما يسمى بحرف وجود لوجود، وتختص بالدخول على الفعل الماضي، ويكون فيها معنى الشرط، نحو قولك: (لمَّا قمتُ أكرمْتُكَ)^(١)، وهو مذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ)^(٢). وذهب بعض النحاة إلى أن النفي في زمان بمعنى (حين) وتختص بالفعل الماضي أيضًا، نحو قوله تعالى: {فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ}^(٣)، أي: (حين آسَفُونَا)، وإلى هذا ذهب أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)^(٤)، والهروي (ت ٤١٥هـ)^(٥).

وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) يرى أنَّها ظرف بمعنى (إذ) قائلًا: " إذا ولي (لمَّا) فعل ماضٍ لفظًا ومعنى فهي ظرف بمعنى (إذ) فيه معنى الشرط"^(٦).

ومع ذكره أنَّها ظرفية بمعنى (إذ) فهو يُقرُّ بأنَّ الصحيح هو ما ذهب إليه سيبويه (ت ١٨٠هـ) من أنَّها حرفية^(٧).

المعنى الثالث: وهو الذي يعيننا في هذه المسألة، وهو أن تكون (لمَّا) حرف استثناء بمعنى (إلَّا)، وتكون في موضعين: الأول: أن تكون بعد القسم، نحو قولك: (عزمتُ عليك لمَّا ضربتَ كاتبك)، بمعنى: (إلَّا ضربت كاتبك)^(٨)، وممَّا جاء في الشعر وقد دخلت (لمَّا) التي بمعنى (إلَّا) على الفعل الماضي لفظًا بعد القسم^(٩) قول الشاعر:

(١) ينظر: رصف الملباني: ٢٨٣، والجنى الداني: ٥٩٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٣٤/٤. وينظر: شرح السيرافي للكتاب: ١١١/٥.

(٣) سورة الزخرف/٥٥.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي: ٣١٩.

(٥) ينظر: الأزهية في علم الحروف: ١٩٩.

(٦) تسهيل الفوائد: ٢٤١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ١٠٢/٤.

(٨) ينظر: شرح المفصل: ٥٥١/٤، وشرح التسهيل: ١٠١/٤، و رصف الملباني: ٢٨٢.

(٩) ينظر: الجنى الداني: ٥٩٣، ومعنى اللبيب: ٣٧١.



قَالَتْ لَهُ: يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ لَمَّا عَنَّتْ نَفْسًا أَوْ اثْنَيْنِ^(١)

والثاني: أن تكون بعد النفي في غير القسم، نحو قوله تعالى: {وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ} ^(٢) في قراءة تخفيف (إِنْ) وتشديد (لَمَّا)^(٣). واشترط الرضي (ت ٦٨٦هـ) أن يكون الاستثناء مفرغاً^(٤).

وأجاز الباقولي (ت ٥٤٣هـ) وقوع (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا)^(٥) محتجاً بقول سيويه (ت ١٨٠هـ): " وسألت الخليل عن قولهم: (أقسمت عليك إلا فعلت ولمأ فعلت)، لم جاز هذا في هذا الموضوع، وإنما أقسمت ها هنا كقولك: والله؟ فقال: وجه الكلام لتفعلن، ها هنا ولكنهم إنما أجازوا هذا لأنهم شبهوه بنشدتك الله، إذ كان فيه معنى الطلب"^(٦).

فذكر أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) أن سيويه (ت ١٨٠هـ) في كلامه هذا أشار إلى أن (لَمَّا) تستعمل في المواضع التي تستعمل فيها (إِلَّا)، فاستعملت (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) بعد القسم^(٧).

ويتضح مما سبق أن (لَمَّا) لا تكون بمعنى (إِلَّا)، إلا في موضعين: بعد القسم، وبعد النفي - كما ذكرنا في البدء^(٨).

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٢٠٧/٣، والجنى الداني: ٥٩٣، وارتشاف الضرب: ١٧٩٤/٤، ومغني اللبيب: ٣٧١.

(٢) سورة يس/٣٢.

(٣) وهي قراءة عاصم برواية شعبة. ينظر: السبعة في القراءات ٣٣٩، والتيسير في القراءات السبع: ١٢٦، والإقناع في القراءات السبع ٣٣١. وقرأ بها أيضاً أبو جعفر المدني. ينظر: المبسوط في القراءات العشر: ٢٤٢، والنشر في القراءات العشر: ٢٩١/٢. وقرأ ابن عامر، وعاصم برواية حفص وحزمة (إِنَّ) بتشديد النون، وتشديد الميم في (لَمَّا). ينظر: السبعة في القراءات: ٣٣٩، والتيسير في القراءات السبع: ١٢٦، والإقناع في القراءات السبع: ٣٣١. وقرأ بها الحسن البصري. ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ٣٢٦.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٤١/٢.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للباقولي: ٧٥٦/٢.

(٦) الكتاب: ١٠٥-١٠٦.

(٧) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ١٤٩/٦.

(٨) ينظر: الأزهية في علم الحروف: ١٩٨.

ومن النحاة من يرى أن مجيء (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) ليس معروفًا في اللغة، وإلى هذا ذهب الجوهري (ت ٣٩٣هـ)^(١). ولا نتفق معه في ذلك، فقد ورد في اللغة مجيء (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) بكثرة، كما في الشواهد التي سبق ذكرها، كما وردت على هذا القراءة المتواترة التي سبق ذكرها، فكيف يكون هذا غير معروف؟. ومنهم من يرى أنه قليل ويقتصر فيه على السماع، وإلى هذا ذهب أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)^(٢)، وناقض رأيه في البحر المحيط في الرد على من لم يجوز أن تكون (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) قائلاً: "ولا التفات إلى قول أبي عبيد والفراء من إنكارهما أن (لَمَّا) تكون بِمَعْنَى (إِلَّا)"^(٣)، وقوله: "وكون العرب خَصَّصَتْ مَعْنِيهَا ببعض التراكيب لا يقدح ولا يلزم اطّرادها في باب الاستثناء، فكم من شيء خُصَّ بتركيب دون ما أشبهه"^(٤). ومما أورده الباقولي (ت ٥٤٣هـ) وقد جاءت فيه (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) قوله تعالى: {وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ}^(٥)، وقوله تعالى: {وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا}^(٦)، وقوله: {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ}^(٧)، في قراءة تخفيف (إِنْ) وتشديد (لَمَّا) في الآيات الثلاث^(٨). وفي تشديد (لَمَّا) عند من عدَّ (إِنْ) نافية بمعنى (مَا) وجهان:

(١) ينظر: الصحاح مادة (لم) : ٢٠٣٣/٥.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٣٧٨ / ٨.

(٣) البحر المحيط: ٢١٩/٦.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) سورة يس/٣٢.

(٦) سورة الزخرف/٣٥.

(٧) سورة الطارق/٤.

(٨) في الآية الأولى: هي قراءة عاصم برواية شعبة، وابن عامر، وحمزة، وقرأ الباقون بتخفيف (لما). ينظر: معاني القراءات للأزهري: ٣٠٥/٢، والمبسوط في القراءات العشر: ٣٧٠، وينظر: حجة القراءات: ٥٩٧. وفي الآية الثانية: هي قراءة عاصم، وحمزة، وابن عامر برواية هشام بن عمار، وقرأ الباقون بالتخفيف. ينظر: السبعة في القراءات: ٥٨٦، والمبسوط في القراءات العشر: ٣٩٨، وحجة القراءات: ٦٤٩. وفي الآية الثالثة: هي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة، وقرأ الباقون بالتخفيف. ينظر: السبعة في القراءات: ٦٧٨، وحجة القراءات: ٧٥٨. وقرأ بما أبو جعفر المدني. ينظر: المبسوط في القراءات العشر: ٤٦٧.



الأول: أن تكون (لماً) بمعنى (إلا)، فيكون المعنى (وإن كُلاً إلا جميعاً لدينا مُحَضَّرُونَ)، و (وإن كُلاً ذلك إلا متاع الحياة الدنيا)، و (إن كُلاً نفسٍ إلا عَليها حَافِظٌ)، وإلى هذا ذهب الطبري (ت ٣١٠هـ)^(١)، والزجاج (ت ٣١١هـ)^(٢)، وأبو زرعة (ت ٤٠٣هـ)^(٣)، والزمخشري (ت ٥٣٨هـ)^(٤)، والباقولي (ت ٥٤٣هـ) قائلًا: " ويجوز أن يتأول على هذا الذي قيل من أن معنى (لماً) كـ (إلا) على أن يكون (إن) فيها هي النافية، لا يمتنع ذلك في شيء منها"^(٥)، متأثرًا برأي سيبويه (ت ١٨٠هـ) في جواز وقوعها بمعنى (إلا)^(٦)، وإلى هذا ذهب أيضًا أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)^(٧).

وروي عن الكسائي (ت ١٨٩هـ) أنه لا يعرف وجه التثقيب في (لماً)^(٨). ونرى أن مجيء (لماً) بمعنى (إلا) في هذه الآيات هو الأرجح؛ لأن مجيء (لماً) بمعنى (إلا) بعد النفي وارد في اللغة وذكره كثير من النحاة كما بينا سابقًا، وهو لهجة لهذيل^(٩)، كما أنه لا يستقيم حمل الآيات على إضمار الفعل (يكون) بعدها— كما ذكر منكرها مجيئها بمعنى (إلا)—؛ لأنه سيقى من دون خبر، وهذا يخل بالمعنى. وذكر الباقولي وجهًا آخر في توجيه هذه الآيات وهو أن تكون (لم) نافية دخلت عليها (ما)، فتكون مهيئة لها لتدخل على ما لم تكن تدخل عليه قبل أن تلحق (ما) لها، فيكون التقدير: (ليس كل نفس لم ما عليها حافظ) نفيًا لمن قال: (كل نفس ليس عليها حافظ) فيكون من باب الإثبات؛ لأن نفي النفي إثبات، أي:

(١) ينظر: تفسير الطبري: ٥١٤/٢٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٨١/٣.

(٣) ينظر: حجة القراءة: ٣٥٢.

(٤) ينظر: الكشاف: ١٤/٤.

(٥) إعراب القرآن للباقولي: ٧٥٧/٢.

(٦) ينظر: الكتاب: ١٠٥/٣-١٠٦.

(٧) ينظر: البحر المحيط: ٤٢٦/١.

(٨) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٧٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٦٦/٣، والحجة للقراء السبعة: ٣٨٨/٤، وإعراب القرآن

للباقولي: ٧٥٦/٢.

(٩) ينظر: رصف المبان: ٢٨٣.



كل نفس عليها حافظ)، والتقدير في الآية الأخرى: (كلّ لمّ ما جميع لدينا محضرون)، فيكون نفى لقول من قال: (كلهم ليس يجمعون عند الله ولا ينشرون)^(١)، وأشار إليه الرازي (ت ٦٠٦ هـ) أيضاً^(٢).

وفي تشديد(لمّ) عند من عدّ (إنّ) مخففة من الثقلية في هذه الآيات و(لمّ) اسم نكرة عدة أوجه^(٣): الوجه الأول: أن تكون (إنّ) مخففة من الثقلية، و(لمّ) يكون أصلها (لمنّ ما) فيجتمع في الكلام ثلاث ميمات؛ لأنّ النون تدغم مع الميم فيصيران ميمًا واحدة مشدّدة فاجتمعت ثلاث ميمات ممّا يسبب ثقل في الكلام فتحذف إحداهنّ فيصير(لمّ)، فيكون التقدير: (وإنّ كلّ لمنّ ما جميع)، و(وإنّ كلّ ذلك لمنّ ما متاع)، و(إنّ كلّ نفس لمنّ ما عليها حافظ)، وهو كقول الشاعر:

وإنّا لممّا نضرب الكبش ضربته
علّى وجهه تُلقي اللسان من الفم^(٤)

وإلى هذا ذهب الفراء(ت ٢٠٧ هـ)^(٥)، والطبري(ت ٣١٠ هـ)^(٦)، وابن خالويه(ت ٣٧٠ هـ)^(٧). وردّ الزجاج(ت ٣١١ هـ) هذا الوجه قائلاً: " هذا القول ليس بشيء؛ لأنّ (منّ) لا يجوز حذفها، لأنّها اسم على حرفين"^(٨).

وردّه أبو علي الفارسي(ت ٣٧٧ هـ) أيضاً بأنّه قد وردت ثمان ميمات في قوله تعالى ﴿ وَعَلَىٰ أُمَمٍ مِّمَّنْ مَعَكَ ﴾^(٩) ولم يحذف منها شيء، فالأولى ألاّ يحذف من (لمنّ ما)^(١٠)، وردّه الباقولي (ت ٥٤٣ هـ) أيضاً بأنّه ضيعف

(١) ينظر: إعراب القرآن للباقولي: ٢/٧٦١.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب: ٢٦/٢٧١.

(٣) ينظر: تفسير القرطبي: ٩/١٠٤-١٠٦، والنقد النحوي في القراءات الأربع عشرة: ٤٨٠-٤٨٧.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي حية النميري في الكتاب: ٢/١٥٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/٥٦٦-٥٦٧، ومعني اللبيب: ٤٠٩، وخزانة الأدب: ١٠/٢١٥، وشعر أبي حية النميري: ١٧٤.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/٢٩، ٣٧٧.

(٦) ينظر: تفسير الطبري: ٢٠/٥١٣.

(٧) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ١٩١.

(٨) معاني القرآن وإعراجه للزجاج: ٣/٨١.

(٩) سورة هود/٤٨.

(١٠) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٤/٣٨٨.



من جهة اللفظ؛ لأنه لا يجوز حذف (مَنْ) قبل الإدغام وبعده، وضعيف من جهة المعنى؛ لأنه يؤدي إلى فساد^(١).

الوجه الثاني: أن تكون (مَأً) في الأصل مخففة (لَمَّا)، وأصلها لام التوكيد و (مَأ) ثمَّ شُدِّدَت، فتكون اللام مزحلقة للتوكيد، و (مَأ) على هذا إمَّا تكون اسمًا موصولًا في موضع خبر ل (إِنَّ)، وجملة القسم المحذوف صلته، وإمَّا أن تكون نكرة موصوفة وهي خبر (إِنَّ)، وجملة القسم المحذوفة تكون صفتها، ونسب هذا الوجه إلى أبي عثمان المازني (ت ٢٤٧هـ)^(٢).

وردَّ الرَّجَّاح (ت ٣١١هـ) قائلًا: " وهذا القول ليس بشيء أيضاً؛ لأنَّ الحروف نحو (رُبَّ) وما أشبهها تخفف. ولسنا نثقل ما كان على حرفين فهذا منتَقِضٌ"^(٣).

وردَّ الباقلوي (ت ٥٤٣هـ) متابعًا الرَّجَّاح (ت ٣١١هـ) قائلًا: " وقول المازني أيضاً ليس بالجيد؛ لأنَّ الحروف يخفف مضاعفها، ك (أَنَّ) و (رُبَّ)، ونحو ذلك، ولا ينقل إلى أنه أقرب إلى الصواب، لأنَّ الدخول فيه من جهة اللفظ دون المعنى"^(٤).

الوجه الثالث: أن يكون الأصل في (مَأً)، (لَمَّا) بالتونين، فبني على وزن (فَعْلَى) فصار (مَأً)، ويمنع من الصرف إذا كانت الألف للتأنيث إمَّا إذا كانت الألف للإلحاق فتصرف، فتكون على معنى (لمت الشيء)، أي: جمعته، وإلى هذا ذهب أبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) - بحسب ما نقل عنه^(٥)، والزجاج (ت ٣١١هـ)^(٦).

(١) ينظر: إعراب القرآن للباقلوي: ٧٥٨/٢-٧٦٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٨١/٣، وحجة القراءات: ٣٥٢، وإعراب القرآن للباقلوي: ٧٥٧/٢، وتفسير القرطبي: ١٠٦/٩.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٨١/٣.

(٤) إعراب القرآن للباقلوي: ٧٦٠/٢.

(٥) ينظر: تفسير القرطبي: ١٠٦/٩، والبحر المحيط: ٢١٧/٦.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٨١/٣.



والباقولي(ت٥٤٣هـ) يرى أنّ الصواب في قراءة تخفيف (إن) وتشديد (لماً) هو كونها بمعنى (إلاً) ومعنى (إن) النفي قائلًا: " فأما ما حكوه من كون (ما) بمعنى (إلاً) فمقبول، ويحتمل أن تكون الآي الثلاث عليه، كما أعلمتك، وتكون (إن) النافية"^(١).

وخرّج الباقولي(ت٥٤٣هـ) قراءة التخفيف في (لما) على أن تكون (اللام) داخلة لتفريقها عن (إن) النافية، و (ما) زائدة للتوكيد، فيكون المعنى: (وإن كلّ جُميع لدينا محضرون)، و(وإن كلّ ذلك لمتاع الحياة الدنيا)، و(إن كلّ نفس لعلها حافظ)^(٢)، متابعًا سيبويه(ت١٨٠هـ) في توجيهها^(٣)، وإلى هذا ذهب كثيرون منهم: الهروي (ت٣٧٠هـ)^(٤)، وأبو زرعة(ت٤٠٣هـ)^(٥)، والمنتجب الهمداني(ت٦٤٣هـ)^(٦)، والبيضاوي(ت٦٨٥هـ)^(٧).

ورجّحها الباقولي(ت٥٤٣هـ) على قراءة التشديد متابعًا سيبويه(ت١٨٠هـ) قائلًا: "والقراءة بالتخفيف (لماً) أسهل مأخذًا وأقرب متناولاً"^(٨).

أمّا قوله تعالى: { وَإِنَّ كَلًّا لَمَّا لَيُوقِنَنَّ رُبُّكَ أَعْمَاهُمْ }^(٩)، فالباقولي(ت٥٤٣هـ) يتابع سيبويه في توجيهه قراءة تخفيف (إن)، و(لما)^(١٠)، فيحملها على أن (إن) نافية بمعنى (ما)، و(ما) في (لما) زائدة فصلت

(١) إعراب القرآن للباقولي: ٢/٧٦٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٧٥٦.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/١٣٩.

(٤) ينظر: معاني القراءات للأزهري: ٢/٣٠٥.

(٥) ينظر: حجة القراءات: ٥٩٧.

(٦) ينظر: الكتاب الفريد: ٥/٣٤٨-٣٤٩.

(٧) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٤/٢٦٧.

(٨) إعراب القرآن للباقولي: ٢/٧٦١.

(٩) سورة هود/١١١.

(١٠) وهي قراءة جميع القراء بالتخفيف عدا عاصم برواية شعبة قرأ بالتشديد في (لماً). ينظر: السبعة في القراءات ٣٣٩، والتيسير في القراءات السبع: ١٢٦، والإقناع في القراءات السبع: ٣٣١. وقرأ بما أيضًا أبو جعفر المدني. ينظر: المبسوط في



بين لام (إن)، و(لام) القسم^(١).

أما قراءة التخفيف في (إن) والتشديد في (لماً) فتُخْرَجُ على الأوجه التي خَرَجَتْ عليها الآيات السابقة، ولا يستقيم فيه أن تكون (لماً) بمعنى (إلاً) عند الباقولي (ت ٥٤٣ هـ) وأكثر النحاة؛ لأنه سيكون كالفصل بين المبتدأ وخبره، وهذا لا يستقيم^(٢).

ويجوز أن تكون (لماً) بمعنى (إلاً) بشرط تقدير فعل مضمَر يُنْصَبُ به (كلاً)^(٣). وأراه أقرب للصواب؛ لأنَّ مجيء (لماً) بمعنى (إلاً) عربية فصحية وهي لغة لهذيل - كما مرّ -، ومستعملة في اللغة، وذكرها كثير من النحاة واشتروا فيها أن تكون بعد نفي أو قسم - كما بيَّنا سابقاً -، وقد سبقها نفي في هذه الآية.

المسألة الثانية: (أن) بمعنى (أي):

ذكر النحاة أنَّ (أن) لها معانٍ عدة^(٤):

الأول: أن تكون (أن) مصدرية، تدخل على الفعل الماضي والمضارع المستقبل فتنصبه، ولا تدخل على فعل الحال، وتكون هي والفعل الذي تدخل عليه في تأويل المصدر. ومنه قوله تعالى: { وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ }^(٥)، أي: (وصومكم).

الثاني: أن تكون (أن) مخففة من الثقيلة ويكون اسمها ضمير الشأن، فتدخل على الجملة الاسمية نحو قولك: (علمتُ أن زيداً قائم)، ولا تدخل على الجملة الفعلية إلا إذا فصل بينهما بـ (قد)، أو (السين)،

القراءات العشر: ٢٤٢، والنشر في القراءات العشر: ٢/٢٩١. وقرأ ابن عامر، وعاصم برواية حفص وحزمة (إن) بتشديد النون، وتشديد الميم في (لماً). ينظر: السبعة في القراءات: ٣٣٩، والتيسير في القراءات السبع: ١٢٦، والإقناع في القراءات السبع: ٣٣١. وقرأ بها الحسن البصري. ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ٣٢٦.

(١) ينظر: الكتاب: ٣/١٠٩، وإعراب القرآن للباقولي: ٢/٧٥٥.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للباقولي: ٢/٧٥٧-٧٥٨.

(٣) ينظر: رصف المباني: ٢٨٢.

(٤) ينظر: رسالة منازل الحروف: ٤٥-٤٧، والأزهية في علم الحروف: ٥٩-٧٤، وأمالي ابن الشجري: ٣/١٥٢-١٥٩،

ورصف المباني: ١١١-١١٨، وكفاية المعاني: ٨٤-٨٦.

(٥) سورة البقرة/١٨٤.



أو(سوف) في الإيجاب، وب (لا) في النفي، نحو قولك: (علمتُ أن سيقوم زيدٌ)، أمّا إذا كان الفعل جامدًا فلا يحتاج إلى الفصل.

الثالث: أن تكون زائدة للتوكيد، ومنه قوله تعالى: { فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْفَاهُ عَلَى وَجْهِهِ }^(١)، أي: (فلَمَّا جاء البشير).

الرابع: أن تكون بمعنى (لثلا)، نحو قوله تعالى: { يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا }^(٢)، أي: (لثلا تضلوا).
الخامس: أن تكون بمعنى (إذ)، أو (من أجل) أو (لأن)، نحو قوله تعالى: { أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ }^(٣)، والمعنى: (إذ آتاه الله الملك)، ونحو قوله تعالى: { وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا }^(٤)، والمعنى: (من أجل أن يكبروا)، ونحو قوله تعالى: { وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ }^(٥)، والمعنى: (إذ صدوكم)، أو (لأن صدوكم).

السادس: أن تكون بمعنى (لا) ، ومنه قوله تعالى: { قُلْ إِنْ أِهْدَى اللَّهُ لِي هُدًى لِي اللَّهُ أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ }^(٦)، والمعنى: (لا يؤتي أحدٌ مثلَ ما أُوتيتُمْ).

السابع: أن تكون بمعنى (أي)، وهي مفسرة لما قبلها، وهذا المعنى هو الذي يعيننا في هذه المسألة. وذكر النحاة أنّ لحيء (أن) بمعنى (أي) شروطاً^(٧):

الأول: أن يكون في الفعل المفسّر بـ (أن) معنى القول، لا أن يكون قولاً على حقيقته.

(١) سورة يوسف/٩٦.

(٢) سورة النساء/١٧٦.

(٣) سورة البقرة/٢٥٨.

(٤) سورة النساء/٦.

(٥) سورة المائدة/٢.

(٦) سورة آل عمران/٧٣.

(٧) ينظر: الكتاب: ١٦٢/٣-١٦٣، وشرح السيرافي للكتاب: ٤٠٢/٣، وشرح المفصل: ٨٤/٥، وإعراب القرآن

للباقولي: ٧٩٦/٣-٧٩٧.



الثاني: أن لا يتصل ب (أن) شيء من صلة الفعل؛ لأنها ستكون جملة واحدة ولا تكون مفسرة، نحو قولك: (أوعزت إليه بأن أدرس)، فالباء هنا معلقة بالفعل، فهو من جملته، والتفسير يكون بجملة أخرى غير الجملة الأولى.

الثالث: أن تكون بعد كلام تام؛ لأنها وما بعدها جملة مفسرة للجملة التي قبلها^(١).
ومما أورده الباقولي (ت ٥٤٣هـ) ووجهه تبعاً لرأي سيبويه (ت ١٨٠هـ) قوله تعالى: { مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ }^(٢).

وفي معنى (أن) في هذه الآية خلافاً فوجهها العلماء على أوجه:

الوجه الأول: أن تكون (أن) بمعنى (أي)، فتكون مفسرة ل (الهاء) العائدة للقول المؤول بالأمر (ما قلت لهم إلا ما أمرتني)، والمعنى: (أي اعبدوا الله)، وجاز وقوعها مفسرة مع أن القول مصرح به لحملة على معنى القول لا على لفظه، وعلى هذا تكون (أن) لا موضع لها من الإعراب، وإلى هذا الوجه ذهب الخليل (ت ١٧٠هـ)^(٣)، وسيبويه (ت ١٨٠هـ)^(٤)، والزجاج (ت ٣١١هـ)^(٥)، والزمخشري (ت ٥٣٨هـ)^(٦)، وابن عطية (ت ٥٤٢هـ)^(٧)، والباقولي (ت ٥٤٣هـ) تبعاً لسيبويه بعد ذكر رأيه^(٨)، والرازي (ت ٦٠٦هـ) مبيناً ذلك بقوله: " (أن) مُفَسِّرَةٌ وَالْمُفَسَّرُ هُوَ (الهاء) فِي (بِهِ) الرَّاجِعُ إِلَى الْقَوْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ وَالْمَعْنَى: مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا قَوْلًا أَمَرْتَنِي بِهِ وَذَلِكَ الْقَوْلُ هُوَ أَنْ أَقُولَ لَهُمْ: (اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ). واعلم أنه كان الأصل أن يقال: (مَا أَمَرْتُهُمْ إِلَّا بِمَا أَمَرْتَنِي بِهِ) إِلَّا أَنَّهُ وَضَعَ الْقَوْلَ مَوْضِعَ الْأَمْرِ، نَزُولًا عَلَى مَوْجِبِ الْأَدَبِ الْحَسَنِ؛ لِئَلَّا يَجْعَلَ نَفْسَهُ وَرَبَّهُ آمِرِينَ

(١) ينظر: الأزهية في علم الحروف: ٦٩، وأمالي ابن الشجري: ١٥٩/٣.

(٢) سورة المائدة/١١٧.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٦٢/٣.

(٤) ينظر: المصدر نفسه.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعراجه: ٢٢٣/٢.

(٦) ينظر: الكشاف: ٦٩٥/١-٦٩٦.

(٧) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٦٣/٢.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للباقولي: ٧٩٦/٣.



معاً، ودلَّ عَلَى الْأَصْلِ بِذِكْرِ (أَنْ) الْمُقَسِّرَةِ^(١)، واختاره كثير من النحاة^(٢)، ومنعه العكبري (ت ٦١٦هـ)؛ لأنه لم يحمل القول على المعنى بل حمله على اللفظ، فممنوع أن تكون (أَنْ) هنا مفسرة^(٣).

ولا يجوز أن تكون تفسيراً ل(ما أمرتني) من غير تأويل؛ لأنه مفعول للقول، وعلى هذا يكون القول على حقيقته لا معناه، فلا يقال: (ما قلت لهم إلا ما قلت لي أن اعبدوا الله)؛ لأنَّ من شروط مجيئها بمعنى (أي) أن لا يكون المفسر قولاً بل فيه معنى القول^(٤).

الوجه الثاني: أن تكون (أَنْ) مصدرية موصولة بفعل الأمر (اعبدوا) فتكون في موضع نصب بدلاً من (ما أمرتني)، أو في موضع جر على أنه بدل من (الهاء) في (به)، وذكر هذا الوجه الزجاج (ت ٣١١هـ)^(٥)، وابن عطية (ت ٥٤٢هـ)^(٦)، والعكبري (ت ٦١٦هـ)^(٧).

واعترض الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) على هذين الوجهين - يعني كونها بدلاً من (ما)، أو بدلاً من الهاء- قائلاً: " وكلاهما غير مستقيم؛ لأنَّ البديل هو الذي يقوم مقام المبدل منه. ولا يقال: (ما قلت لهم إلا أن اعبدوا الله)، بمعنى ما قلت لهم إلا عبادته؛ لأنَّ العبادة لا تقال. وكذلك إذا جعلته بدلاً من الهاء؛ لأنك لو أقمت (أَنْ) اعبُدُوا الله (مقام الهاء، فقلت: (إلا ما أمرتني بأن اعبدوا الله)، لم يصح، لبقاء الموصول بغير راجع إليه من صلته"^(٨).

وردَّ المنتجب الهمداني (ت ٦٤٣هـ)، وأبو حيان (ت ٧٤٥هـ) على اعتراض الزمخشري فيريان جواز أن تكون (أَنْ) بدلاً من (ما أمرتني) على حذف المضاف، والتقدير: (القول المتضمن للعبادة)، وأجازا أن تكون

(١) مفاتيح الغيب: ٤٦٦/١٢.

(٢) ينظر: شرح السيرافي للكتاب: ٤٠١/٣، وشرح المفصل: ٨٤/٥، وشرح التسهيل: ٥٢/٤، وشرح الرضي على الكافية: ٤٣٨/٤، وتمهيد القواعد: ٤٢٦٨/٨.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤٧٦/١.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للباقولي: ٧٩٦/٣.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٢٣/٢.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٦٣/٢.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤٧٦/١.

(٨) الكشاف: ٦٩٥/١.



(أن) بدلاً من (الهاء)؛ لأنَّ البدل لا يشترط فيه أن يقوم مقام المبدل منه، ويدل على ذلك إجازة النحاة هذا في قولهم: (الذي مررت به أبي عبد الله منطلق)^(١).

وقد تكون (أن) الموصولة وصلتها في موضع رفع بإضمار (هو)، والتقدير: (هو أن اعبدوا)، أو في موضع نصب على إضمار فعل^(٢).

الوجه الثالث: أن تكون (أن) موصولة، وهي عطف بيان ل (الهاء)، وإلى هذا ذهب الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)^(٣). وهذا الوجه اعترض عليه أكثر النحاة؛ لأنَّ عطف البيان في الجوامد يكون بمنزلة النعت في المشتقات؛ فكما أنَّ الضمير لا يوصف كذلك لا يعطف عليه^(٤).

الوجه الرابع: أن تكون (أن) في موضع جر، والتقدير: (بأن اعبدوا الله)، وإلى هذا ذهب النحاس (ت ٣٣٨هـ)^(٥)، وابن عطية (ت ٥٤٢هـ)^(٦).

ونرى أنَّ الراجح من هذه الأوجه هو الوجه الرابع بأن تكون (أن) في موضع جر؛ لأنَّ حذف الباء مع (أن) يطرد بكثرة^(٧)، واستحسنوه لطول (أن) يصلتها الجملة^(٨)، أمَّا الوجه الأول بأن تكون (أن) مفسرة بمعنى (أي) لا يستقيم إلَّا إذا حمل القول على المعنى، أمَّا إذا حمل على اللفظ فلا يصح هذا التوجيه، والوجه الثاني ضعيف أيضاً؛ لأنَّه لا يستقيم إلَّا بإضمار فعل أو مبتدأ أو حذف مضاف، وعدمهما أولى، والوجه الثالث ضعيف أيضاً؛ لأنَّ عطف البيان يكثر في الجوامد الأعلام، فلا يعطف على الضمير، وما دام هناك وجه سليم من جهة المعنى والإعراب فالأولى حمل الآية عليه.

(١) ينظر: الكتاب الفريد: ٢/٥٣٤-٥٣٥، والبحر المحيط: ٤/٤١٨.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٧٦، والكتاب الفريد: ٢/٥٣٣.

(٣) ينظر: الكشاف: ١/٦٩٦.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٤/٤١٨، ومغني اللبيب: ٤٩، والمدارس النحوية: ٢٩٥.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/٢٩٠.

(٦) ينظر: الخمر الوجيز: ٢/٢٦٣.

(٧) ينظر: التذيل والتكميل: ١٠/٢٥.

(٨) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/١٣٣.



الخاتمة

وفي الختام نعرض أبرز ما توصلت إليه الدراسة:

١- أن الباقولي متأثر بشكل كبير بآراء جائزة؛ إذ وجه العديد من المسائل بحسب رأي سيبويه، ومما وافقه فيه في هذا البحث:

- أن زيادة الحروف في القرآن الكريم جائزة إذا كانت الزيادة يقصد بها التوكيد، أمّا الزيادة مطلقاً في اللفظ والمعنى فلا تجوز في القرآن الكريم، وحاشا لله أن يذكر حروفاً لغير معنى.

- أن (ما) تزداد للتوكيد كما تزداد (من) في النفي، وحمل عليه العديد من الآيات القرآنية الكريمة.

- أن الفاء لا تزداد في خبر المبتدأ إلا إذا تضمن معنى الشرط، وما جاء على غير هذا حمله على إضمار المبتدأ أو الخبر.

٢- أن الباقولي قد يوافق سيبويه في الحكم النحوي ويختلف معه في تخريج الشواهد كما رأينا في مسألة (زيادة الفاء في خبر المبتدأ)، فهو يتفق معه في عدم جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ إذا لم يكن بمعنى الشرط والجزاء، ويختلف معه في تخريج الشواهد مع موافقته له في القاعدة العامة كما في تخريج قوله تعالى: {هَذَا فَلْيُدْفُوهُ حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ} ^(١)، وقد يوافق سيبويه في تخريجه كما في تخريج قوله تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} ^(٢).

٣- أن الباقولي تبعاً لسبويه وجه بعض المسائل حملاً على المعنى؛ لأنه يرى أن بعض الآيات لا يمكن أن تستقيم نحويًا إلا إذا حملناها على المعنى، كما مرّ في توجيه مسألة (أن بمعنى أي).

(١) سورة ص/٥٧.

(٢) سورة المائدة/٣٨.



المصادر والمراجع: References

١. إتحاف فضلاء البشر: حمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهرير بالبناء (ت ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان، ط: ٣، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٣. الأزهية في علم الحروف: محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (ت: ٤٣٣هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٤. الأشباه والنظائر في النحو: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، الخقق: غريد الشيخ، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: ٢.
٥. إعراب القرآن المنسوب للزجاج: علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإيباري، الناشر: دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت، ط: ٤، ١٤٢٠هـ.
٦. إعراب القرآن: أبو جعفر النخاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٢١هـ. الإغفال
٧. الإقناع في القراءات السبع: أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن الباذش (المتوفى: ٥٤٠هـ)، الناشر: دار الصحابة للتراث، د.ت.
٨. أمالي ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.
٩. إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط: ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م.
١٠. أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: ١، ١٤١٨هـ.
١١. أوضح المسالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
١٢. الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط: ١، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.



١٣. البحر المحييط في التفسير: أبو حيان مُجَدِّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي مُجَدِّد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ.
١٤. البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين مُجَدِّد بن عبد الله بن بمادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: مُجَدِّد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط: ١، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
١٥. البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع: عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي (٦٨٨هـ)، تحقيق: الدكتور عياد بن عيد التبيي، دار الغرب الإسلامي، ط: ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
١٦. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: مُجَدِّد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
١٧. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي مُجَدِّد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
١٨. التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هندواوي، الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط: ١.
١٩. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: مُجَدِّد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: مُجَدِّد كامل بركات، الناشر: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
٢٠. التيسير في القراءات السبع: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: اوتو تريزل، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط: ٢، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
٢١. جامع البيان في تأويل القرآن: مُجَدِّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، الخقق: أحمد مُجَدِّد شاکر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٢٢. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: أبو عبد الله مُجَدِّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
٢٣. الجنى الداني في حروف المعاني: أبو مُجَدِّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة - الأستاذ مُجَدِّد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٢٤. حجة القراءات: عبد الرحمن بن مُجَدِّد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت ٤٠٣هـ)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة، ط: ٥، ١٤١٨هـ.



٢٥. الحجة في القراءات السبع: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الناشر: دار الشروق - بيروت، ط: ٤، ١٤٠١ هـ.
٢٦. الحجة للقراء السبعة: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجاني، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، ط: ٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
٢٧. الحيوان: عمرو بن بحر بن محبوب الكنايني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ٢، ١٤٢٤ هـ
٢٨. خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام مجد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٤، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٢٩. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (ت ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: ٤.
٣٠. الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد مجد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، د.ت.
٣١. ديوان الأعشى: أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، المعروف بأعشى قيس (٥٢ ق. هـ - ٧ هـ = ٥٧٠ - ٦٢٩ م)، د.ت.
٣٢. ديوان النابغة الذبياني: زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع بن مرة بن عوف بن سعد، الذبياني، الغطفاني (١٨ ق. هـ - ٦٠٥ م)، تحقيق: مجد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعارف، القاهرة، د.ت.
٣٣. الرد على النحاة: أحمد بن عبد الرحمن بن مجد، ابن مضاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (ت ٥٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور مجد إبراهيم البنا، الناشر: دار الاعتصام ط: ١، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٣٤. رسالة منازل الحروف: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر - عمان، د.ت.
٣٥. رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد مجد الخراط، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٣٦. السبعة في القراءات: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف - مصر، ط: ٢، ١٤٠٠ هـ
٣٧. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (ت ٣٩٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط: ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
٣٨. شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: رضي الدين مجد بن الحسن الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، الناشر: جامعة قار يونس - ليبيا، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.



٣٩. شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط: ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٤٠. شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصل، المعروف بابن يعيش وبن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٤١. شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)، المحقق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية - الكويت، ط: ١، ١٩٧٧م.
٤٢. شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٤٣. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط: ١، ٢٠٠٨م.
٤٤. شعر أبي حية النميري: جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوري، الناشر: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق، ١٩٧٥م.
٤٥. الكافية في علم النحو: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسوي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة، ط: ١، ٢٠١٠م.
٤٦. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب الهمداني (ت ٦٤٣هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، الناشر: دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
٤٧. الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٤٨. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط: ٣، ١٤٠٧هـ.
٤٩. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله كاتب جلي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، الناشر: مكتبة المشني - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، ١٩٤١م.



٥٠. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: علي بن الحسين بن علي الباقر (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور مُجد أحمد الدالي، وهو من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٩٤م.
٥١. كفاية المعاني في حروف المعاني: عبد الله الكردي البيتوشي (ت ١٢١١هـ)، شرح وتحقيق: شفيع برهاني، الناشر: دار إقرأ للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٥٢. المبسوط في القراءات العشر: أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، أبو بكر (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٩٨١م.
٥٣. مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت ٢٠٩هـ)، الحقق: مُجد فواد سرگين، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، ط: ١٣٨١هـ.
٥٤. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو مُجد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي الحاربي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي مُجد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ١٤٢٢هـ.
٥٥. مختار الصحاح: زين الدين أبو عبد الله مُجد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق يوسف الشيخ مُجد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ط: ٥، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٥٦. المدارس النحوية: أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت ١٤٢٦هـ)، الناشر: دار المعارف، د.ت.
٥٧. مشكل إعراب القرآن: أبو مُجد مكي بن أبي طالب حمّوش بن مُجد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ٢، ١٤٠٥هـ.
٥٨. معاني القراءات للأزهري: مُجد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
٥٩. معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، ط: ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٦٠. معاني القرآن: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٦١. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / مُجد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط: ١.
٦٢. معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، ط: ١، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
٦٣. معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ت.



٦٤. معجم الشعراء: أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (المتوفى : ٣٨٤ هـ)، بتصحيح وتعليق : الأستاذ الدكتور ف . كرنكو، الناشر : مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط:٢، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
٦٥. معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة(ت١٤٠٨هـ)، الناشر: مكتبة المنثى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، د.ت.
٦٦. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر - دمشق، ط:٦، ١٩٨٥ م.
٦٧. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط:٣ / ١٤٢٠هـ.
٦٨. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وآخرون معه، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط:١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
٦٩. المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، الناشر: عالم الكتب - بيروت.
٧٠. النحو الوافي: عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، الناشر: دار المعارف، ط: ١٥.
٧١. النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى، د.ت.
٧٢. النقد النحوي في القراءات الأربع عشرة حتى نهاية القرن الثامن الهجري: الدكتور عبد الرزاق علي حسين محمد، الناشر: دار النور المبين، ط:١ / ٢٠٢٠.
٧٣. هدية العارفين إلى أسماء المؤلفين: إسماعيل باشا، الناشر: وكالة المعارف، اسطنبول، ١٩٥١ م.
٧٤. الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م.